

# الدور الفرنسي في المغرب الكبير: قراءة من منظور واقعي

الحبيب استاتي زين الدين \*

تاريخ الاستلام: 2024/04/30 تاريخ القبول: 2024/06/11

اقتباس: زين الدين، ا، س، «الدور الفرنسي في المغرب الكبير: قراءة من منظور واقعي»، دراسات الشرق الأوسط، 16-1 (2024): 67-95

معرف الغرض الرقمي: 10.47932/ortetut.1476035

## الملخص

ينزع الواقعيون إلى تجريد البلدان المغاربية، بحجة ضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية وهشاشة أوضاعها السياسية وعمق خلافاتها، من إمكانية الفعل والتأثير الكبير في ميزان القوى الدولي، مقابل الاعتراف بقدرات الدول الأوروبية والغربية، باعتبارها، في اعتقادهم، جهات فاعلة عقلانية، قوية وذات مصالح قارة ومحددة تدفع بها نحو اتخاذ القرار بحسب ما تمليه، في الأساس، تفضيلاتها التجارية والأمنية. ولأن الأطروحات الواقعية محصورة «داخل الصندوق الغربي»، وتتبنى، انسجاماً مع مركزيته، التفسير النخبوي للتفاعل بين دول الشمال والجنوب التي يفترضون دائماً أنها تابعة في النظام الدولي ولا دور أو أهمية لها خارج نطاق حدود علاقاتها بالقوى العظمى من جانب، ويعيدا من الثروات الطبيعية لبعضها من جانب آخر، لن نستغرب إذا حظي سلوك فرنسا بالأسبقية من قبل منظريها، وتجاهلوا مواقف وردود فعل الدول المغاربية في هذه اللعبة بالاعتماد على مقياس القوة. ثمة عدة أسانيد تعزز هذا المنطق في السلوك الخارجي للدول المغاربية وأثر الاستقطاب الدولي فيه، على نحو يجعل التنبؤ بانقطاع فعاليتها التفسيرية في الأمد القريب مجانياً للصواب. لكن في الوقت ذاته وجب التنبيه، وهو أمر يتطلب من باحثي حقل العلاقات الدولية العرب جهداً مضاعفاً، إلى التحامل المنحاز في بعض التصورات التي تقوم عليها النظرية الواقعية.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، المغرب الكبير، الواقعية، القوة، التنافس.

\* الحبيب استاتي زين الدين: دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض-المغرب.

E-mail: e.statizineddine@uca.ma

رقم أوركيد: 0000-0003-1565-8609

# The French Role in The Maghreb: Reading from A Realistic Perspective

Elhabib Stati ZINEDDINE\*

*Received:* 30/04/2024

*Accepted:* 11/06/2024

*Citation:* Zineddine, E.S., “The French Role in The Maghreb: Reading from A Realistic Perspective” *Middle Eastern Studies*, 16-1 (2024): 67-95

*DOI:* 10.47932/ortetut.1476035

**Abstract:** Realists tend to abstract Maghreb countries, citing their economic and military weaknesses, political instability, and deep-seated conflicts, from the possibility of significant action and influence in the international balance of power in exchange for acknowledging the capabilities of European and Western countries, as they believe them to be rational, strong actors with specific interests that drive decision-making based primarily on their commercial and security preferences. Since realist arguments are confined within the “Western box” and adopt, in line with its centrality, an elitist interpretation of the interaction between Northern and Southern countries that they always assume are subordinate in the international system and have no role or significance beyond the scope of their relations with major powers on the one hand and away from the natural resources of some on the other hand, it is not surprising that France’s behaviour is given precedence by its observers, ignoring the stances and reactions of Maghreb countries in this game by relying on the power scale. There are several supports that reinforce this logic in the external behaviour of Maghreb countries and the impact of international polarisation on it in a way that renders predicting the interruption of their interpretive effectiveness in the near term somewhat inaccurate. However, at the same time, it is necessary to emphasise that this requires researchers in the field of Arab international relations to make a double effort to guard against the biased entrenchment in some of the assumptions on which the realist theory is based.

**Keywords:** France, the Maghreb, realism, power, competition.

---

\* Dr., Cadi Ayyad University- MA, Political Science and International Relations. E-mail: e.statizeddine@uca.ma ORCID: 0000-0003-1565-8609

# Fransa'nın Mağrip'teki Rolü: Gerçekçi Bir Bakış Açısıyla Okumak

Elhabib Stati ZINEDDINE\*

*Geliş tarihi:* 30/04/2024

*Kabul tarihi:* 11/06/2024

*Atf:* Zineddine, E.S., “Fransa'nın Mağrip'teki Rolü: Gerçekçi Bir Bakış Açısıyla Okumak” Ortadoğu Etütleri, 16-1 (2024): 67-95

*DOI:* 10.47932/ortetut.1476035

**Öz:** Realistler, zayıf ekonomik ve askerî kapasiteleri, siyasi koşullarının kırılabilirliği ve farklılıklarının derinliği bahanesiyle Mağrip ülkelerini, uluslararası güç dengesinde eylem olasılığından ve önemli etkiden mahrum bırakma eğilimindedir. Avrupalı ve Batılı ülkelerin yeteneklerinin farkında olarak onların akılcı, güçlü aktörler olduklarına, kalıcı ve belirli çıkarlara sahip olduklarına inanarak karar alma yaklaşımını esas olarak ticari ve güvenlik tercihleri belirler. Çünkü realist tezler “Batı çerçevesinin içinde” sıkışıp kalmaktadır. Merkezîyetine uygun olarak her zaman uluslararası sisteme tabi olduğunu ve herhangi bir bağlantısının bulunmadığını varsaydıkları kuzey ve güney ülkeleri arasındaki etkileşimin elitist yorumunu benimsemektedirler. Büyük güçlerle ilişkilerinin sınırlarının ötesinde ve bazı doğal zenginlik kaynaklarından yoksun olmasına rağmen Fransa'nın davranışına öncelik verilmesi, ideologları tarafından beklenmedik bir durum olarak değerlendirilmez. Güç ölçüsüne dayalı bu oyunda Mağrip ülkelerinin pozisyonlarını ve tepkilerini görmezden geldiler. Mağrip ülkelerinin dış davranışlarında ve uluslararası kutuplaşmanın buna etkisinde bu mantığı güçlendiren, kısa vadede açıklayıcı etkinliğinin sona ereceği öngörüsünü gerçekçi olmayan bir şekilde güçlendiren çeşitli destekler bulunmaktadır. Ancak aynı zamanda realist teorinin dayandığı bazı algılardaki önyargılara karşı da uyanık olmanın yanı sıra uluslararası ilişkiler alanındaki Arap araştırmacıların iki kat daha fazla çaba göstermesini gerektirmektedir.

**Anahtar Kelimeler:** Fransa, Mağrip, Gerçekçilik, Güç, Rekabet.

\* Prof. Dr., Cadi Ayyad Üniversitesi- MA, Siyaset Bilimi ve Uluslararası İlişkiler. E-mail: e.statizeddine@uca.ma ORCID: 0000-0003-1565-8609

تحتل البلدان المغاربية الخمسة (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا) موقعا استراتيجيا بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء. تتشارك العديد منها نفس الحدود، كما توجد بينها مجموعة من القواسم الثقافية واللغوية والتاريخية المشتركة<sup>1</sup>. غير أن تدقيق النظر في هذا التقارب يوحي بتنوع وتناقض في آن واحد: ظاهريًا، الدول التي تنتمي إلى هذه المنطقة متشابهة، غير أن التحولات الجارية، محليا وإقليميا، تنقل إلينا أن المشترك لا يمتلك، في الوقت الحاضر، القوة الكافية لتحويله إلى واقع مدعوم بالقوة والإنجاز، طالما استمرت عديد العوائق الظاهرة والخفية التي تجتم على نخبها ومجتمعاتها، وتُضعف أرصدة قوتها، وتعمق انكشافها للخارج. هذا الحال مؤلم ومؤسف إذا جاز لنا أن نستعير لفظ الراحل المهدي المنجرة رحمة الله عليه. في العمق، وحدة المغرب- سواء سميناه العربي أو الأمازيغي أو الأفريقي أو الكبير- محددة في قضية البقاء. هذا ما فهمه الأوروبيون مثلا؛ فرغم كون مدخولهم مرتفعا، فقد اضطروا للاتحاد، ليس لسبب آخر غير البقاء. أما نحن، بتعبير المنجرة، "فلم نفهم في العالم العربي أو الأفريقي، أن مسألة الاتحاد والتكامل ليست مسألة سياسية، وإنما هي قبل كل شيء مسألة بقاء"<sup>2</sup>. ونحن إلى حد الساعة، ما زال بقاؤنا، غالبا، رهينا بما سنتفق فيه مع أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وما ننظره من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية المبرمة معهم. هل هي دعوة للانغلاق أو نظرة دونية للذات من هذه الزاوية المغاربية كما قد يفهم البعض؟ ليس تماما، القول بهذا رضوخ للواقع ولحركية الزمن ووعي بمكرها، الإنكار مكابرة وتعام لا غير. على الرغم من إمكاناتها المادية واللامادية، فأزمة الدول المنتمية لهذا العالم معروفة منذ عقود؛ وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين، هو عدم الاعتماد على الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي<sup>3</sup>.

ولا أضرب بهذا التطلع، إدراكا وتحقيقا، من هذه المساعدة الفنية وقروض صندوق النقد الدولي التي تتسبب، في نهاية المطاف، في تحمّل فقراء البلد المعني تبعات النقشف المالي جزاء قبول تنفيذ إجراءات وبرامج تضمن تسديد الديون وإن ترتب على ذلك السقوط، أكثر فاكثرا، في فخ مديونية لا مفر منها<sup>4</sup>. وعلى الرغم من تعالي الانتقادات الموجهة لاستراتيجية البنك الدولي، ومع أن حكومات البلدان المغاربية فكرت أو تفكر، طوعا أو كرها، في تبني نماذج تنموية جديدة تحسّن ظروف العيش وتقلّص الفوارق الاجتماعية، ثمة ملاحظات مشتركة في هذه البلدان وإن اختلفت درجاتها من حالة إلى أخرى، وأقصد استمرار مظاهر الإفلاس والفساد، وإدامة قواعد اللعبة السياسية واستقرارها، وعدم تلاشي تأثير القوى الاستعمارية السابقة على اختلافها من أجل تعظيم نفوذها وسيطرتها، عبر ألبني الترغيب والتخويف وما يتصل بهما وينتج عنهما من أشكال صلبة وناعمة ونكية.

هناك نقاش معرفي دائم ومتجدد في شأن أثر هذه الملاحظة الأخيرة على طبيعة العلاقات الدولية الراهنة، وضمنها ما يجمع، مثلا، فرنسا بدول المغرب الكبير. إذ على الرغم من خروج المستعمر الفرنسي من عدد من هذه الدول قبل عدة عقود، إلا أنه ترك خلفه الكثير من المشاكل والنزاعات التي ما زالت تلقي بظلالها القاتمة على واقع المنطقة ومستقبلها. ومما لا شك فيه أن التحليلات المعاصرة لم

<sup>1</sup> الحبيب استاتي زين الدين، "المنطقة المغاربية وإشكالية هجرة الكفاءات: في الحاجة إلى استخلاص الدروس"، المناهل، وزارة الثقافة والشباب والرياضة -قطاع الثقافة، ع 100 (خريف/ شتاء 2020).

<sup>2</sup> المهدي المنجرة، قيمة القيم (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 293.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 294.

<sup>4</sup> أرزست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 20.

تضع في الاعتبار مسألة الاستعمار وما كان له من وزن في تنظيم النظام الدولي الحالي وعمله<sup>5</sup>. إن هانس مورغنتاو Hans Morgenthau لا يعالج قضية الاستعمار بطريقة معبرة إلا لكي يضيف لمحا جديدا لتاريخ التنافس القائم على القوة بين البلدان الأوروبية، مثلا، في الزمن الغابر، ولكي يشير إلى تلك "الثورة المناهضة للاستعمار" التي كانت تلوح في الأفق، وتدفع بالمناطق الخاضعة قديما إلى أن تتشكل بدورها على صورة الدولة الأمة<sup>6</sup>. لقد بدأت الفكرة نشق طريقها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ورحنا ندخل في عصر "المشترك بين الدول". مع ذلك، لم تكن الأمور يمثل هذه البساطة، لأن مفاعيل الماضي الاستعماري كانت عاملا تأسيسيا للعبة الدولية الحالية<sup>7</sup> وإن كانت التجربة تعلمنا أن تأثير الإرث الاستعماري أو الفاعل الخارجي عامة لن يكون لوحده حاسما في دعم أو تعطيل أي مسار إصلاحي أو ثوري إلا بفعل عوامل محلية، تيسره وتمكّنه<sup>8</sup> إلى جانب هذه العوامل، ظلت البلاد المغاربية - وما زالت - مفتوحة على التأثيرات الدولية، الأوروبية والأمريكية تحديداً. والحال، أن من أهم شروط تحويل أي إصلاح إلى واقع محسوس وملموس أن تتحرر إرادات دوله وشعوبه من كل أشكال الاستحواذ الخارجي، وأن يقرر الناس مصيرهم بأنفسهم. نلاحظ حضور الأجانب، والفرنسيين أبرزهم، في انشقاق الهوية وتوزع اللسان، وفي تبعية المناهج التربوية والتعليمية، وفي ارتباط الاقتصاد بالخارج، وفي ضعف معدلات المبادلات البيئية التي لا تتجاوز اليوم نسبة 2.5 أو 3 في المائة في أحسن الأحوال، وهو معدل غير بعيد عما كان عليه الحال إبان الفترة الاستعمارية<sup>9</sup>.

ولأن حقل العلاقات الدولية يمتاز بوجود عدة نظريات متنافسة في تقديم تفسيراتها لبنية هذه العلاقات ومنظومتها، وكيفية صنع السياسات من جانب الفاعلين الأساسيين داخل الساحة الدولية، والذين تختلف النظريات بشأن عددهم وأهمية ومحورية تحكّمهم أو تدخلاتهم في إدارة القضايا الدولية، اختارت هذه الدراسة في سعيها إلى تفسير الدور الفرنسي في المغرب الكبير أن تستعين بالنظرية الواقعية التي احتلت موقعا بارزا، على مدار النصف الثاني من القرن العشرين، في معظم النقاشات والسياسات التي دارت في مجال العلاقات الدولية<sup>10</sup> على الرغم من أنها نتاج تقاليد تاريخية وفلسفية طويلة<sup>11</sup>. وتنطلق مبدئيا في هذا التمركز من فكرة رئيسية مضمونها أنه على الرغم من التطورات التي شهدتها النظام الدولي من تنامي الدور الذي تمارسه الأطراف غير الحكومية، وتزايد وتيرة الاعتماد المتبادل المكثف بين اقتصادات الدول بفعل تطور الاتصالات والمواصلات<sup>12</sup>، فإن العالم النامي أو السائر في طريق النمو، وضمنه البلدان المغاربية، ما يزال واقعا بنسب كبيرة؛ ذلك أنه يبدو أن الدولة في هذا العالم مازالت هي الفاعل الرئيس في أغلب مناطقها، وما زالت الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول انسجاما مع "مبدأ" فوضوية المجتمع الدولي. ومن زاوية ثانية، فإن وجود الدولة ذاته في هذا العالم النامي مهدد بدرجة كبيرة، سواء كان ذلك من جانب بعض الجماعات المحلية الداعية إلى الانفصال والحكم الذاتي، أو من جانب قوى إقليمية غير متجانسة، أو من جانب قوى دولية توسعية تسعى لفرض هيمنتها على هذه الدول أو إبقاء الوضع على ما هو عليه؛ من أجل التحكم في مواقعها الجغرافية الحيوية، أو السيطرة على مواردها الطبيعية ذات الفائدة الاقتصادية الكبيرة للنظام الاقتصادي العالمي.

<sup>5</sup> برتران بديع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 107.

<sup>6</sup> Hans Morgenthau, *Politics Among Nations. The Struggle of Power and Peace*, (New York: A. Knopf, 1964), p. 355 et s.

<sup>7</sup> بديع، ص 107.

<sup>8</sup> عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، سياسات عربية، ع 38 (ماي 2019)، ص 37.

<sup>9</sup> محمد مالي، "المشروع المغربي.. التفكير في العوائق"، عربي 21، شوهيد في: 19/03/2023، في: <https://cutt.us/Is55V>

<sup>10</sup> Michael C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 1.

<sup>11</sup> أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2021)، ص 129.

<sup>12</sup> محمد أحمد أبوزيد، "الواقعية الجديدة ومستقبل دول التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، سياسات عربية، ع 17 (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، ص 14 وما بعدها.

من هذا المنطلق، تركز الإشكالية التي يعالجها هذا العمل على مدى قدرة النظرية الواقعية على تفسير التأثير المباشر أو الضمني الذي تمارسه فرنسا على بلدان المغرب الكبير. ينبثق عن هذا التساؤل هدفان محوريان: يتمثل الأول في فهم الاستراتيجيات التي تتبناها فرنسا لحفظ نفوذها في هذه المنطقة الجغرافية باستثمار التراكمات النظرية للواقعية، ويتجلى الثاني في تبيان مظاهر تأثير هذه الاستراتيجيات، إلى جانب المحددات الداخلية، في السلوك الخارجي للدول المغاربية. ولعل الرهان الأساس من اتخاذ هذين المسارين هو اختبار مدى قدرة النظرية الواقعية على الاستمرار في تفسير محددات السياسة الخارجية لهذه الدول في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية الجديدة التي تشهدها المنطقة، ومن ثمة، تقييم الأثر الذي تركته هذه المتغيرات في تماسك النظرية الواقعية وفعاليتها.

ولئن كانت هذه الدراسة تركز، في الأساس، على تحليلات النظرية الواقعية في قراءة الدور الفرنسي في المغرب الكبير، فهي تفترض أن الاعتماد الكلي على نظرية واحدة في تفسير هذا الدور المؤثر يجب عن الباحثين في العلاقات الدولية فهم البنية الدولية المعقدة وما تستلزمه من إعادة النظر في التفسير الواقعي والنتائج المترتبة عن أطاريحه بخصوص القوة وأبعادها لأنه لا يمكن إغفال أثر نظريات أخرى أغنت حقل العلاقات الدولية الذي نظم معرفياً أربعة سجلات كبرى (1. الواقعية والمثالية، 2. التقليدية والسلوكية، 3. الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، 4. العقلانية والتأملية)<sup>13</sup> حول ماهية دراسة العلاقات الدولية ومجرباتها وتعقيدها، فضلاً عن فهم الكيفية التي يعمل بها النظام الدولي. كل هذه السجلات ومحصله نظرياتها المختلفة، المتحاوره حيناً والمتباينة أحياناً، فتحت رحاباً ومسالك جديدة<sup>14</sup> ما عادت تنظر إلى النظام الدولي من جانب الصراع لوحده كما يعتقد الواقعيون، ومن أبرزهم هانس مورغنتاؤ الذي يرى أن "السياسة الدولية، ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائماً الهدف العاجل"<sup>15</sup>. وعلى الرغم من الاختلافات البسيطة في التحليل بين مفكري الواقعية الكلاسيكية، إلا أنهم يتفقون، عموماً، على مجموعة من القواسم المشتركة التي شكلت عناصر التحليل الواقعي الكلاسيكي<sup>16</sup>، نذكر منها استنادهم إلى التاريخ، والتأكيد على الدور الفعال للقوة في العلاقات الدولية وضرورة التسلح بها لتحقيق المصلحة الوطنية، وتركيزهم على الدولة باعتبارها نواة للتحليل من خلال جعلها الفاعل الرئيس لتوجيه السلوك الدولي، والإقرار بالفصل التام بين الأخلاق والسياسة<sup>17</sup>، ومنحهم أهمية كبيرة لمبدأ توازن القوى. غير أن التحولات التي عرفها العالم فرضت تجديد المنهج التحليلي والمفاهيمي للنظرية الواقعية، وهو ما أدى إلى بروز الواقعية البنوية (يطلق عليها أحياناً الواقعية الجديدة) التي أسهم عدة مفكرين في تحديد فرضياتها ومفاهيمها النظرية الأساسية، من أمثال كينيث والتز Kenneth Waltz، وروبرت غلين Robert Gilpin، وستيفن كرينز Stephen Krasner، وروبرت كيوهان Rebert keohane، وجون ميرشايمر John Mearsheimer، وجورج مودلسكي George Modelski، الذين كان همهم دفع النقد الذي وجه للواقعية بأنها تصوير ساذج ومبسط للعلاقات الدولية، وسعوا إلى إسباغ الصفة العلمية والموضوعية عليها<sup>18</sup>. بمعنى إخراجها من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من

<sup>13</sup> أحمد قاسم حسين، "النظام الدولي وجانحة كورونا: سجل تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية"، سياسات عربية، ع 50 (أيار/ مايو 2021)، ص 54 وما بعدها.

<sup>14</sup> علي الجرباوي ولورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، سياسات عربية، ع 38 (أيار/ مايو 2019)، ص 29.

<sup>15</sup> جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط 1 (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 147.

<sup>16</sup> للاستزادة بخصوص النظرية الواقعية (بفرعها الكلاسيكي والبنوي)، راجع:

Edward Hallett Carr, *The Twenty Years Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2<sup>nd</sup> ed. (New York: Harper & Row, 1964); Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1973); Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979); Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981).

<sup>17</sup> جندلي، ص 139.

<sup>18</sup> يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، ط 1 (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 79.

التحليل أكثر موضوعية وفاعلية للوصول بها إلى نظرية علمية قادرة على توضيح الأنماط التكرارية لسلوك الدولة.<sup>19</sup>

ضمن هذا الرهان المعرفي، تتخذ هذه الورقة الملاحظة والتحليل والمقارنة أدوات منهجية للكشف عن الطريقة التي تفسر بها النظرية الواقعية استمرارية التواجد المكثف لفرنسا في المنطقة المغربية، مع العلم أن طموحا بحثيا على هذا القدر من التعقيد والحساسية من حيث تعدد رهاناته والفاعلين فيه، علاوة على الغموض والتكتم الذي ما يزال يحيط بأغلب معطياته من كل جانب، يجعل حضور البحث في قضاياها وإشكالاته أكثر وجوبا للتربيت وعدم الجزم والإندفاع.

وللإحاطة العلمية بهذا الموضوع، تنتظم مضامين هذه الدراسة في مبحثين رئيسيين. يشترك الأول مع أفكار النظرية الواقعية وفرضياتها لتحليل مظاهر التنافس على النفوذ بأنواعها كلها في المغرب الكبير، بالاستناد إلى الآليات التي تنهجها الدبلوماسية الفرنسية لحفظ هيمنتها ومصالحها من ناحية، والحرص على تقليص جوانب القوة بالمنطقة واستغلال مختلف جوانب الضعف لدى بلدانها لصالحها، من ناحية أخرى. بينما يستعرض المبحث الثاني الخصائص والمحددات العامة والخاصة المؤثرة في هذا الحيز الجغرافي، ويناقش كيفية تأثيرها في قرارات هذه الدول واستجاباتها وتعاطيها مع تحدياتها الداخلية والخارجية.

### أولاً: مساعي فرنسا للحفاظ على نفوذها في المغرب الكبير : ما الذي تخبرنا به الواقعية؟

ينشغل الباحثون، عمومًا، على مختلف اختصاصاتهم، وبأحثو تاريخ العلاقات الدولية بخاصة، برصد وتحليل التحولات الكبرى التي تطرأ على مستوى النظام الدولي الذي يتكون من مجموعة من الوحدات Units (دول، ومنظمات حكومية وغير حكومية، وأفراد)<sup>20</sup>. وهذه الوحدات تسعى جديًا، اعتمادًا على ما تملكه من مقومات القوة (المادية وغير المادية)، إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية وبناء الشراكات والتحالفات على نحو يحقق مصالحها، ويضمن أمنها واستقرارها، بحيث تواصل، من منظور واقعي، رحلة السعي للبقاء في نظام دولي فوضوي لا توجد فيه سلطة أعلى من الدول نفسها تمتلك حق الوصاية وتوجيهها وفرض إرادتها على الآخرين<sup>21</sup>. وعلى الرغم من اختلاف أطروحات النظرية الواقعية الكلاسيكية والنظرية الواقعية البنوية، فهما يتشابهان في نقاط وأسس عدة. فعلى سبيل المثال، تؤمن كلتا النظريتين بأن امتلاك القوة هو المحفز الأساس لسلوك الفواعل في النظام الدولي الفوضوي<sup>22</sup>. وتتفق النظريتان أيضا على أن الدولة – القومية هي وحدة التحليل، والفاعل الرئيس الوحيد في النظام الدولي. وتجمعان، ثالثًا، على أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية، وأن الصراع والتنافس هما أكثر الأنماط والسمات السلوكية وضوحًا وتكرارًا في العلاقات بين الدول. ومن جانب رابع، لا تهتم هذه الدول في النظام الدولي إلا بتحقيق مصالحها القومية، التي تعرف لديها في إطار مفهوم القوة، والحفاظ على الوجود، وحماية الأمن القومي للدولة<sup>23</sup>.

إذا نظرنا إلى هذه الأطروحات من خلال دوافع ورهانات إصرار فرنسا على التواجد النافذ في المغرب الكبير، سنذكر لا محالة أنه بغض النظر عن التغيرات الجوهرية التي مسّت بنية النظام الدولي والعلاقات البنوية لوجدته، والتي كرست مبادئ - إن لم أقل طموحات- التحرر والاستقلال والتعامل بالمثل، وأقرت حقوق الدول في السيادة وتقرير المصير والتمتع بخيراتها الطبيعية بحرية

<sup>19</sup> Kenneth Waltz, "The Stability of a Bipolar," *Daedalus*, vol. 93, no. 3 (1964), pp. 881-901; Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981).

أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع 27 (يوليو/ تموز 2010)، ص 103.

<sup>20</sup> حسين، ص 40.

<sup>21</sup> أبو زيد، "الواقعية الجديدة"، ص 14.

<sup>22</sup> قاسم، الاتحاد الأوروبي، ص 135.

<sup>23</sup> أبو زيد، "كينيث والتز"، ص 104.

ودون ضغط أو تدخّل، فقد ظلت علاقات فرنسا بأفريقيا، وضمنها البلدان المغاربية، محكومة بثوابت تعود لجذورها الاستعمارية، وسياساتها التوسعية، على الرغم من تعاقب كل أطراف اللون السياسي على مؤسساتها الرئاسية وحكوماتها المتتالية.

ويقدر ما دأبت البحوث والتحليلات المعاصرة في العلاقات الدولية على التنبيه إلى تأثير عامل العولمة، تجادل هذه الورقة أيضا بأهمية ربطه على نحو متواصل بالبيئة الخاصة، التي تُفسّر نسبةً إلى المنافسة بين الدول التي تُحرّكها. هل يعني هذا أن اللعبة التقليدية لتدخلات الدول ذات القوة الاقتصادية والعسكرية ما تزال تسمح بتوسيع نطاق التحليل كما تزعم النظرية الواقعية؟ ربما يدرك الحس السليم أن الفاعل المحلي نفسه يجري تشكيله وإعادة تشكيله على نحو دائم بما يحمله تطور النظام العالمي، ومن ثمة، يدرج السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة المغاربية تلقائيا في خانة المتغيرات الجيوستراتيجية العالمية دون إعطاء أهمية كبيرة للبعد الإقليمي أو المحلي. ومن خلال لفظ "تلقائي"، نروم الإشارة إلى دور القوى التقليدية التي لم تُستبعد تماما من لعبة ما بعد الاستعمار التي اندست سرا، وتبعاً لمجموعة من التوافقات غير المعلنة، في أعقاب الاستقلال. وهذه اللعبة بقيت أقوى في المغرب الكبير، وذلك بسبب حدّة الصراعات الظاهرة أو الخفية التي طرأت فيها، والتي ما زالت رحاها تدور إلى اليوم، وغالبا تحت ذرائع مضلّة، وبأساليب ملتوية.

يظل المغرب الكبير، والحالة هاته التي تروق الواقعيين، مجالا لعملية مستمرة من الاستقطاب والإضعاف، تخوض فيه القوى العظمى لعبة القوة والأيدولوجيا ذات المحصل الصفري<sup>24</sup>، وإن اكتسب بعض الفاعلين المحليين نسبيّا ثقة وقدرة إضافيتين على الرد على الإدلال، ويتطلّعون إلى دور قوة إقليمية (حالة المغرب والجزائر) كانت في السابق تحت سيطرة القوى القديمة (تمثلها فرنسا في هذا العمل). بطبيعة الحال، للمغرب الكبير خصائصه المميّزة، ولديه أيضا تاريخ طويل، ويبدو أنه يُؤدّ أزماته الخاصة. وعلى النموال نفسه، ننقاد إلى اعتبار الدور الفرنسي في هذه المنطقة من العناصر الضرورية واللازمة لتفسير الأحداث الحاسمة التي تجري فيه، ولا سيما أنه لا يبدو في الأفق القريب أن هناك إمكانية لخروج فرنسا منها؛ فالإصرار الفرنسي على كسب المكانة البارزة يزداد حدة، لأسباب عديدة، منا تصاعد وعي الشعوب الأفريقية بخطورة استمرار الهيمنة الفرنسية على ثرواتها ومقدراتها، ومساهماتها (الهيمنة) بشكل مباشر أو غير مباشر، في تأخير سيرورات التغيير نحو الأفضل في البلدان الأفريقية<sup>25</sup>.

وتعجّ مواقف وسلوكيات فرنسا، القديمة و"الجديدة"، تجاه هذه البلدان، بمجموعة من الشواهد التي تبرر هذا الانقياد المنهجي بالاستناد إلى فرضيات النظرية الواقعية، على اختلاف تنوعاتها، وفي مقدمتها بناء الأجندة الدولية على إيقاع المنافسة على القوة بأنواعها كلها من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب أو أقلّ قدر من الخسائر، والعمل على تعظيم المكانة والمصلحة الذاتية من ناحية، وتعميق الخوف وثغرات الضعف لدى الخصم المقابل من ناحية أخرى. وأتصور أن الواقعيين يحتفون أيّا احتفاء بهذه الفرضية وهم يلمسون، في خطابات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على سبيل المثال لا الحصر، نزوعا متواترا ومستمرّا إلى التعالي وإعطاء الدروس في الأخلاق والنزاهة للمغاربيين حتى وإن لم ينقطع استغلال فرنسا للثروات الطبيعية لبلدانهم وخيراتها الوطنية، وجنوح لا متناه نحو تكريس الروح الاستعمارية لفرنسا، وما خفي من هذه الممارسات غير المقبولة وغير العادلة أكبر وأعظم لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

وبما أن النظرية الواقعية لا تغفل، في هذا السياق، عن قيمة استعادة التاريخ في فهم حاضر العلاقات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف والتنبيؤ بمستقبلها، لنا أن نتخيل إمكانية استيعاب واقع المغرب الكبير دون العودة إلى الماضي<sup>26</sup>، البعيد والقريب، في أفق الكشف عن حظوظ خروجه من دائرة الاستعمار

<sup>24</sup> أميتاف أشارا وباري بوزان. تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المتوبة. عالم المعرفة. ع 502 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023). ص 243.

<sup>25</sup> محمد مالي. "هل تسير "ماما" فرنسا نحو الخروج من أفريقيا؟". عربي 21. شوهدي: 01/03/2023. في: <https://cutt.us/VAUrv>

<sup>26</sup> Paul-Marie De La Gorce, "La France et le Maghreb." Politique étrangère, vol. 60, no. 4 (1995), p. 927.



القرار أكثر من أن تحصى، نشير، عموماً، أن استراتيجية الهيمنة تزواج بين المظاهر الكلاسيكية والحديثة، وتتجسد على نحو أوضح في ثلاث آليات مختلفة ومتداخلة: الأمن والاقتصاد والثقافة.

## 1. الآليات الأمنية

يُنظر إلى الأمن الدولي والدفاع، غالباً، من جانب رواد النظرية الواقعية على أنه من القضايا المحورية التي تسعى الدول إلى تحصينها، سواء داخلياً أو بتوجيهها بفعالية خارج حدودها، بسبب تركيزهم على التعاون في إطار الفوضى، بمعنى البحث في توزيع القوة والمصالح وسلوك الفاعلين ونتائج التفاعل بينهم<sup>31</sup>. والملاحظ، في هذا المستوى، أنه بغض النظر عن التوترات السياسية الملحوظة في فترات زمنية مختلفة، ظل الملف الأمني والعسكري حاضراً بقوة بين فرنسا ودول المنطقة المغاربية لسببين اثنين على الأقل. يرجع الأول إلى ارتباط المنطقة تاريخياً بحكم الإرث الاستعماري والنفوذ التقليدي لها، بينما يتجلى العامل الثاني في النظرة الأوروبية القائمة على التصور الفرنسي لأنها تمثل الدولة الأقدر في الاتحاد عندما يتعلق الأمر بالعمليات العسكرية عالية المخاطر، وهو ما يدعم موقعها داخل الاتحاد في هذا المجال؛ إذ يضيف المصادقية عليها باعتبارها المزود الأمني الرئيس لأوروبا<sup>32</sup>. يشرح الواقعيون الجدد هذه الفكرة البرغماتية من خلال التذكير بأن أي خطوة نحو التعاون في أي مجال، ومنه الأمني مثلاً، تملئها القوى الكبرى التي تسعى من خلاله لتحقيق مصالحها الذاتية؛ بمعنى أن المنظمات والمؤسسات التي تنشأ في النظام الدولي ليست سوى متغيرات بسيطة، في حين يبقى ميزان القوى المتغير المستقل في السياسات الدولية. بناءً على ذلك، فالنتيجة المتوقعة للتعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي والقضائي الذي تحرص فرنسا وحلفائها على تعزيزه مع دول المنطقة، منظوراً إليها من جانب الضعف، هو حفظ المنافع المكتسبة والمحافظة على الوضع القائم (Status quo). واقعياً، وبصرف النظر عن التغيرات التي طاولت الاتحاد الأوروبي من الداخل، خلقت هيكلية النظام الدولي، سواء في ظل الثنائية القطبية أو القطب الأحادي أو تعدد الأقطاب، ظروفًا مواتية لمواصلته الدور الأوروبية التفكير في ما بات يعرف بـ"المصلحة المشتركة الأوروبية" في أفق تعزيز موقعها في اقتصاد مترابط وذي قدرات تنافسية عالية على المستوى الدولي، ويحافظ على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الأعضاء بمستعمراتها القديمة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا<sup>33</sup>.

ولئن نجحت إلى حد ما في إخراج نفسها من حالة الفوضى من خلال تدوير خلافاتها وتوحيد قدراتها وإمكاناتها على المستوى الداخلي، يظهر أنها تجعل هذا الرهان عسيراً في المغرب الكبير. وحتى لو سلّمنا بحدود قدرة النظرية الواقعية على شرح صمود عملية التكامل الأوروبي وتفسيره بعد قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية الموحدة، خصوصاً على مستوى السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية المشتركة وإن لم يتمكن بعد من الانسلاخ التام عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية في صدد الكثير من القضايا الدولية الراهنة<sup>34</sup>، يبدو أن رغبة القوى المؤثرة فيه، ومن بينها فرنسا، في إزالة مصادر التهديد وردع الدول المغاربية الساعية إلى زيادة القوة أو الإخلال بتوازنها ما يزال يدفعها، إذا استعناً بأطروحة هربوت باترفيلد *Herbert Butterfield*، إلى احتواء المعضلات الأمنية والعمل على استباق نتائجها المتوقعة غير المرغوبة<sup>35</sup>. لذلك، بالنسبة لفرنسا التي

<sup>31</sup> Stephen Krasner, "Structure Causes and Regime Consequences: Regime as Intervening Variables", in: Stephen Krasner (ed.), *International Regime* (Ithaca-New York: Cornell University Press, 1983), pp. 21.

<sup>32</sup> نبيل زكوي، "مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، شوهدي في: 17/03/2023، في: <https://cutt.us/qoLGS>

<sup>33</sup> قاسم، الاتحاد الأوروبي، ص 150.

<sup>34</sup> إدريس لكري، "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، المستقبل العربي، ع 461 (يوليو/تموز 2017)، ص 116.

<sup>35</sup> للاستزادة حول زيادة القوة والاستعداد الدائم للأسوأ، يراجع على سبيل المثال:

تشارك على نحو كبير في مساعدة بلدان المنطقة، سواء بالارتكاز على استراتيجيتي المشروطة (ربط الوفاء بالالتزامات بإجراء إصلاحات معينة) أو التأثير (القدرة على ممارسة مختلف أنواع الضغط على الدول التي لا تلتزم بوعودها بشأن الإصلاحات المطلوبة، وقد تصل إلى حد فرض عقوبات اقتصادية عليها)<sup>36</sup>، على مواجهة معضلاتها الأمنية ذات الصلة، مثلا، بتصاعد الإرهاب الدولي ومخاطر الهجرة غير النظامية والجريمة الدولية المنظمة والحركات المتطرفة والانفصالية، تُظهر الوقائع أن لديها استراتيجيتها للأمن متعددة الأبعاد، تقوم، عموما، على أربعة محاور: المعدات، التدريب، والتمويل، والمناورات المشتركة، بهدف تعزيز قدرات قوات أمن الحدود، وإنشاء وحدات جديدة متخصصة في مراقبة الشرائط الحدودية، وتقوية التعاون (الأمني، القضائي ... الخ).

وفي علاقة بالمعضلات الأمنية وما يترتب عنها من تحديات، هناك نهجان متنافسان ضمن النموذج الواقعي يمكنهما مساعدتنا على فهم خلفيات الاستراتيجية الفرنسية. في رأي الواقعيين الدفاعيين، تسهم التحديات الأمنية في جعل التعاون بين فرنسا والبلدان المغاربية ممكنا ومرغوبا فيه في سبيل التخفيف من آثار الفوضى الناتجة في بنية النظام الدولي. من جانب آخر، تشكل المعضلة الأمنية، من منظور أنصار الواقعية الهجومية، سببا أساسيا في قبول بلدان المنطقة التعاون والتنسيق بدرجة أكبر مع فرنسا، العضو الدائم في مجلس الأمن، في المجالين الأمني والدفاعي بالنظر إلى طبيعة العلاقات بينها، ودافعا رئيسا لفرنسا لحماية مصالحها كنتيجة طبيعية لضعف الثقة في نيات القوى الدولية الأخرى غير المنتمية للاتحاد الأوروبي.

يملك المغاربة دلائل كثيرة على هذا التوجس، وربما يعون أن مفهوم الأمن في المنطقة ما يزال يُقَارَب من زاوية تقليدية، لا تتعدى فيها، عادة، الهواجس الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية حدود الخطابات أو النوايا. بخصوص هذه المقاربة، يجادل الواقعيون بأن القوى الكبرى في النظام الدولي (الاتحاد الأوروبي وواحد منها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين) تبحث باستمرار عن الفرص التي تعطيها ميزة من غيرها من القوى الكبرى، حيث تكون غايتها النهائية هي الهيمنة<sup>37</sup>. ولنا في ما تعيشه ليبيا، مثلا، من معضلات أمنية متزايدة بعد اتساع دائرة الخلاف والصراع بين الليبيين أنفسهم الحجة الثابتة. كيف ذلك؟ الأطراف المتحكمة في تأجيج هذا الصراع متعددة، والاستراتيجيات كثيرة ومتنوعة، والظاهر أن الحل أو الحلول الممكنة ليست بيدهم، ولا بيد أشقائهم في الجوار الذين لم يخرجوا هم أيضا من دوامة لعبة التناقضات البيئية القائمة على جعل الجميع في مواجهة الجميع، بل متوقفة على إرادات وتوافقات القوى الكبرى المتنافسة، وفرنسا في مقدمتهم.

والمهم بتاريخ المنطقة، يدرك أن هذه الصورة القائمة، في الأصل، قديمة، التقطتها النخبة الفرنسية بمختلف تلويناتها قبل خروجها من المنطقة، بل وحتى قبل الدخول إليها. ألم يكتب أوجين إتيان Eugène Etienne، في ديسمبر/ كانون الأول 1898، وتحديدا في مجلة "القضايا الدبلوماسية والاستعمار، أن "لدى فرنسا في المغرب، حقوقا وواجبات، وتفوق حقوق أية قوة دولية أخرى... والمصدر الأول لحقوقنا... هو الجزائر. فالجزائر هي التي أدت بنا إلى تونس، وعليها أن تؤدي بنا، رغم بعض المصاعب بدون شك، إلى المغرب. فاحتلال تونس لم يتم دفعة واحدة، كما قد توحى بذلك بعض المظاهر الخادعة، بل إنه نتيجة جهد طويل من التسلل والاحتواء... وفي المغرب، يفرض تكتيك مماثل نفسه ببطء وحذر كبيرين، نظرا للمنافسة الماثرة ذاتها"<sup>38</sup>. بعد مرور أكثر من مئة وخمسة وعشرين سنة، طبعي أن يتغير مقياس العدسة بنسب طفيفة، لكن آلة التصوير تظل هي نفسها، تجعل "كل شيء يتغير لأجل أن يبقى الأمر على ما هو عليه". من نتائج هذه الاستمرارية الإشادة المتواصلة

John H. Herz, International Politics in the Atomic Age (New York: Columbia University Press, 1961).

<sup>36</sup> قاسم، الاتحاد الأوروبي، ص 180.

<sup>37</sup> نفس المرجع السابق، ص 171.

<sup>38</sup> ألبير عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم: إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، ط 1 (الرباط: دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985)، ص 51 وما بعدها.

بسرديّة الاستقرار. ويمكن أن أسوق مثالا من الجزائر على ما أزعجه. من العبر المستخلصة من حراك 22 فبراير 2019 أن ثمة توافق استراتيجي بين القوى الكبرى والسلطة القائمة في الجزائر، ويكاد الأمر نفسه يتكرر في المنطقة بصيغ مختلفة نسبيا، فحواه أن استقرار الأخيرة ضروري لاستقرار المنطقة برمتها. وهناك من يحاجّ بأن التوافق الاستراتيجي بات عائقاً أمام التغيير في الجزائر<sup>39</sup>. وعلى الرغم من خطاب السلطة الجزائرية بشأن "الأيدي الأجنبية" المتربصة بأمن البلد واستقراره، فإن القوى الكبرى لا مصلحة لها في زعزعة الاستقرار السائد في الجزائر، وهذا ما يفسّر صمتها وإجماعها عن استخدام خطاب الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية الذي لا تتردد في توظيفه ضد الأنظمة الحاكمة في بلدان أخرى. إنها تثبت المرة تلو الأخرى أن المستلزمات الأمنية إذا تعارضت مع الاعتبارات المعيارية، كانت الغلبة دائماً للأولى<sup>40</sup>.

## 2. الآليات الاقتصادية

بخصوص الآليات الاقتصادية، أتذكر ما قاله الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت: "إنّ الحاجات الاقتصادية والمالية لدولة ما تدوس على جميع الحقوق حتى الدولية". ألا ينطبق هذا القول على حضور فرنسا في المنطقة المغاربية؟ لن يقول الواقعيون عكس ذلك. فهي تتطلع، والأسانيد على ذلك متنوعة، إلى الحصول على الربح الاقتصادي حتى لو كان ذلك على حساب حقوق الغير. ولأن الاقتصاد تبعاً للمنطق الواقعي، يعتبر ركيزة محورية في لعبة التنافس الدولي وإدارته، أثارت المنطقة على الدوام أطماع القوى الدولية الساعية إلى استغلال مواردها الطاقية والبشرية بأثمنة زهيدة. ولأن فرنسا تعاني من نقص حاد في الموارد الطبيعية، ولا تستطيع سد حاجياتها، مثلاً، من النفط والغاز الطبيعي إلا بنسبة 3% فقط، فهي تعتمد على استيراد الطاقة من خارجها. في هذه الحالة تعتبر فرنسا أمن الطاقة مصلحة جوهريّة لها، وتعتبر العالم العربي من أهم المناطق لضمان إمدادات الطاقة لها. وهذا يفسر سبب مشاركة الشركات الفرنسية متعددة الجنسيات في كل الحلقات من صناعة النفط في البلدان العربية باستثماراتها الضخمة<sup>41</sup>.

مغاربياً، تقيم شركاتها مشاريع متعددة ومختلفة المجالات كما هو الشأن، مثلاً، بالنسبة إلى استثمارات توتال Total في قطاع النفط والطاقة، وأورانج Orange في الاتصالات، والشركة العامة في قطاع البنوك، إضافة إلى صفقات الطائرات التابعة لإيرباص، وعقود شراء الأسلحة الفرنسية. تستفيد هذه الاستثمارات، وغيرها كثير، من الثروة المادية واللامادية للمنطقة، إما بشكل مباشر أو عبر "وسطاء" محليين أو دوليين. في تونس، نشرت هيئة الحقيقة والكرامة عام 2018 مجموعة من الوثائق والمعطيات التاريخية التي تثبت وجود تشريعات محجفة تلزم تونس بتمكين الشركات البترولية الفرنسية بالتنقيب على النفط ونقله دون ضمان مصالحها الدنيا. وكشفت الهيئة أن وثيقة الاستقلال الوطني الموقعة يوم 20 مارس/آذار 1956 لم تنطرق إلى المسائل الاقتصادية بسبب الضغوط الفرنسية، الأمر الذي يجعل الاستغلال المفرط لمقدراتها الطبيعية، بما فيها الملح والفوسفات أمراً واقعا ومتواصلاً حتى بعد الاستقلال. وفي الحالة الجزائرية، ظلت فرنسا بعد 132 سنة من الاستعمار شريكا تجاريا واقتصاديا أساسياً، حيث بقيت، بصرف النظر عن خطابات التظلم بسبب سوء التقدير أو سوء الفهم بين النظامين، الممون الأول للجزائر بالسلع والخدمات، والمستثمر المباشر فيها، مستفيدة من تراكمات الذاكرة التاريخية وتقاطع المصالح بينهما، سواء. ولربما التأمل في هذه الخلفية سيعيننا في إعداد الجواب أو الأجوبة عن الأسئلة الآتية: في ظل الضغوط الاقتصادية التي تترتبت عن الحرب الروسية الأوكرانية، هل توجّه فرنسا، مثلاً، إلى "إصلاح" علاقتها مع الجزائر في الأشهر الأخيرة يرتبط بالضرورة بجواب

<sup>39</sup> محمد حمشي وعبد النور بن عنتر، "حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية الاستثناء الجزائري؟"، عمران، ع 43 (شباط 2023)، ص 67.

<sup>40</sup> نفسه.

<sup>41</sup> ليوشين لو، دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية (عمان- الأردن: وزارة الثقافة، 2018)، ص 70.

أو بعث رسالة سياسية إلى المغرب؟ ألا يمكن تفسير هذا التقارب كذلك بحاجة فرنسا وشركائها الأوربيين إلى مواجهة نقص إمداد أسواقهم بالنفط والغاز؟ تتعدد الأجوبة، لكن النتيجة واحدة: الدبلوماسية الفرنسية غير مستعدة لتغيير عقيدتها دون مكاسب كبيرة ومستمرة. وكيف لا تفكر بهذه الطريقة وهي تعتقد أن تأمين مصالحها التجارية يقتضي متابعة السير على حبل مزدوج في طريقها إلى "الجيب السخي" للمغرب والجزائر. في الوقت الحالي، يظهر أنها ما تزال متشبثة بورقة توازن العلاقات بين الطرفين، والتكيف مع ميزان القوى المتأرجح بينهما.

وانسجاما مع مؤشرات هذا التحليل الواقعي، نضيف إلى ما سبق أن مستويات التشبيك الاقتصادي ليست بالحدثة نفسها التي ترسمها الحملات الإعلامية بين المغرب وفرنسا. فهذه الأخيرة ما تزال الشريك الاقتصادي الأول للمملكة، وشركاتها تنصدر الاستثمارات الأجنبية فيها. فهل الأرباح التي تُحقّقها الاستثمارات الفرنسية مرشحة للانكماش أم الانتعاش؟ من زاوية تاريخية، كل شيء ممكن. فيما يخبرنا الواقع أن الأمر يحتاج إلى جهد وعمل كبير، ذهني ونفسي بالدرجة الأولى. في نظر الواقعيين، كان المغرب - هو الآخر - أحد مستعمرات فرنسا لمدة فاقت الخمسين سنة (1912-1956)، والموقع أن يظل، على الرغم من استعادته لاستقلاله وسيادته الوطنية، مرتبطا بفرنسا باتفاقيات والتزامات. وعلميا، ضمن هذا الارتباط لفرنسا مجموعة من المنافع في شكل "حقوق مكتسبة"، ومنحها التعاقد وضعا تفضيليا، سمح لها بالاستفادة من الخبرات الطبيعية، ومكثها من أن تكون حاضرة في الاقتصاد، والثقافة، والتعليم، واللغة، وكل ما له صلة بالمجالات الحيوية في المغرب. بل إن بصماتها في التوجهات الاستراتيجية والمصرية ظلت قائمة وواضحة لعقود عديدة بعد الاستقلال<sup>42</sup>.

لم تسلّم ليبيا أيضا من استغلال ثرواتها الطبيعية الثمينة، سواء الموجودة في باطن الأرض أو فوقها. مخلفات الاستعمار، وطبيعة الحكم الذي ساد مجالها السياسي أكثر من أربعة عقود، والتحولات الجارية منذ انطلاق ما سُمي "ثورة 17 فبراير 2011"، تظهر على وجه اليقين حدود تعافيا في الأمد القريب. يبدو أن القوى الدولية والإقليمية، بما فيها فرنسا التي قادت عمليات التدخل التي شنها حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإسقاط القذافي في مارس/ أذار 2011، تزايدت أطماعها في نفط ليبيا وغازها رفيع المستوى. فالتواجد الفرنسي جليّ عبر وسائل وأدوات متعددة. فلماذا يترنح بين تأجيج الصراع والدعوة إلى إخماده؟ يرجع هذا الترنح عامة إلى ثلاثة اعتبارات: أولا، الرغبة في الحصول على نصيب وافر من صادرات النفط الليبي<sup>43</sup>، والمحافظة على الاستثمارات الضخمة للشركات الفرنسية في قطاعي النفط والغاز في ليبيا. أبرز مثال استحواذ شركة طوطال من حقوق التنقيب عن النفط على 75% من حقل الجرف، و30% من حقل الشرارة، و24% من حقل قاع مرزوق، و16% من حقل الواحة. كما حصلت على 16.33% من شركة الواحة، وهي أهم شركة نفطية في ليبيا. ويتمثل الاعتبار الثاني في سعي فرنسا ضمان حصة معتبرة من عمليات إعادة الإعمار التي يمكن أن تشهدها ليبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية فيها. ومن جانب ثالث، نزوعها إلى تأمين مصالحها الاقتصادية في دول الساحل والصحراء، والتي تقع على الحدود الجغرافية الليبية، مثل تشاد والنيجر ومالي والجزائر. تسيطر فرنسا على النسبة الأعظم من عمليات التبادل التجاري مع هذه الدول، كما تهيمن على ثرواتها الطبيعية، مثل اليورانيوم في النيجر والذهب في مالي، بجانب استثماراتها الضخمة في قطاعي النفط والغاز في جنوب الجزائر على الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر<sup>44</sup>.

المستفاد من هذه الإشارات المختزلة أن التجربة الفرنسية ظلت محكومة بعدد من القيم أطرت سلوكها وممارساتها، بل حتى حين خرجت أو أخرجت من المنطقة، احتفظت بما اعتبرته "حقوقا

<sup>42</sup> محمد مالي، "العلاقات المغربية الفرنسية: إلى أين؟"، عربي 21، شوهدي في: 05/03/2023، في: <https://cutt.us/kb0Is>

<sup>43</sup> كانت تحصل قبل سقوط النظام الليبي على 17% من هذه الصادرات، ارتفعت بعدها إلى نحو 33% منها، وتسملك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي.

<sup>44</sup> عصام عبد الشافي، "خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟"، العربي الجديد، شوهدي في: 30/03/2023، في: <https://cutt.us/qZrDe>

تاريخية"، ومكاسب غير قابلة للتخلي والزوال<sup>45</sup>. لذلك، فما يهَمّ فرنسا في المقام الأول هو حماية استثماراتها، سواء من خلال العمل الذاتي على تحييد مصادر التهديد وردع الدول الساعية إلى تعظيم القوة أو النفوذ، أو عن طريق استعمال مظلة الاتحاد الأوروبي أو حلف "الناتو" لمواجهة أي تمرد أو تهديد مشترك. ويبدو عملياً أن تحركات السياسة الخارجية الفرنسية، في هذا المستوى، تحدّها مخرجات الحسابات المعقّدة لطبيعة المخاطر والتهديدات الواقعة والمحتملة (باستعمال ورقة قضية الصحراء أو استغلال ملف حقوق الإنسان<sup>46</sup> أو قاعدة المشروطية لضمان الوفاء بالوعود المُقدّمة<sup>47</sup>)، ولا سيما بعد إدراك بلدان المنطقة المغاربية لقيمة تنويع العلاقات الاقتصادية، ودخول فاعلين دوليين (في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية<sup>48</sup> والصين) يnehجون استراتيجية جديدة في العلاقات مع بلدانها، مبنية -ظاهرياً على الأقل- على شراكات متكافئة وأرباح متبادلة.

### 3. الآليات الثقافية

باستحضار البعدين الأمني والاقتصادي، نسجل أنه ما عاد في الإمكان التحكّم في مواطن الضعف المغاربية بواسطة آليات القوة التقليدية فحسب. وسنبين اللحظة أيضاً كيف يتقوى الإخضاع الناعم من قبل الفرنسيين الذين يأملون أن يضمنوا هيمنتهم من خلال إعداد "زبائن" جدد باستخدام مواردها الثقافية المتنوعة. وتعمل دائماً على تحويل هذه الموارد الثقافية إلى قوتها الناعمة لتعزيز نفوذها وتأثيراتها وتحسين صورتها وحماية مصالحها الوطنية<sup>49</sup>. وتقننا وقائع التاريخ ودروسه بأن نتائج هذه الهيمنة القسرية أو السلمية تكون مؤثرة في بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع، ويعد إنتاجها بين الاقتصاديات المتطورة وهوامش الاقتصاد العالمي عبر علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات تسليح وغيرها. وهذه الوضعية التي خلّفتها التبعية الاقتصادية لا تؤثر فقط في نمط الحكم، بل تعود وتفرض ذاتها عند دراسة فرص التغيير وحدوده في البلدان النامية، وحظوظ الانتقال إلى الديمقراطية في مؤسساتها؛ إذ تعدّ وتنتج نخبا سياسية قادرة على ضمان استمرار تواجدها على أراضيها. ألم يدفّعها، في حالات عدة، الحرص الكبير على تحقيق مصالحها إلى التضحية بكثير من المبادئ والشعارات التي طالما دافعت عنها؟ أليست فرنسا التي كثيراً ما ندّدت بالاستبداد، ودعت إلى احترام حقوق الإنسان في عدد من دول العالم، هي نفسها التي دعمت القذافي في عزّ قوته؟ فعلت ذلك طمعاً في الإمكانيات النفطية في ليبيا، حيث استقاد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy من دعم مالي لحملته الانتخابية لعام 2007، قبل أن تنقلب عليه في عام 2011 تحت ضغط الشارع الليبي. وهي نفسها التي ظلت تدعم نظام بن علي إلى آخر لحظة، قبل أن يقول الشعب التونسي أنذاك كلمته الحاسمة<sup>50</sup>. وينطبق التناقض نفسه على موقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات، الواضحة والموثقة للحريات وحقوق الإنسان الأساسية بعيد الرجة التي أحدثها ما سميّ بـ"الربيع العربي" عام 2011؛ بحيث بقي سلوكه الخارجي الفعلي قائماً على منطق المحافظة على استقرار أنظمة الحكم القائمة جنوب المتوسط،

<sup>45</sup> محمد مالي، "الانسحاب الاضطراري غير المشرف للحضور الفرنسي في أفريقيا".

<sup>46</sup> سعيد صديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بوجدة، المغرب، 2002، ص 314-308.

<sup>47</sup> Marc Maresceau & Erwan Lannon (eds.), The EU's Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis (London: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 98-100.

<sup>48</sup> للاستزادة بشأن الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، راجع: إبراهيم أبو خزام، أفواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين حتى الآن (الفاخرة: دار الكتاب الجديدة، 2005)، ص 158 وما بعدها.

<sup>49</sup> ليو شين لو، ص 72.

<sup>50</sup> إدريس لكري، "فرنسا والمأزق المغاربي"، الخليج، شوهدي في: 31/02/2023، في: <https://cutt.us/2MGqf>

بمسوغات ثلاثة على الأقل: ضمان تدفق موارد الطاقة، والحرب (العالمية) على الإرهاب، ومراقبة الحدود للحد من الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط نحو شماله.<sup>51</sup>

ضمن هذا المنطق، حرصت فرنسا على استغلال التناقضات والصراعات القائمة في المنطقة لصالحها، وحاولت الإمساك بإحدى الأدوات الأكثر تأثيراً خدمة لمصالحها الحيوية؛ بحيث أدركت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أهمية التواجد السياسي والثقافي في البلدان المغاربية، بعد إفلاس صيغة الاستعمار العسكري المباشر دولياً بنصوص قانونية صادرة عن الأمم المتحدة، ونتيجة نضالات الشعوب الخاضعة لاحتلالها. دليلي في ما أزعجه كيفية توظيف المدخل التربوي والثقافي من خلال توطيد اللغة الفرنسية، وترسيخها في مناهج التعليم، وتحويلها إلى ما يشبه "العقيدة التربوية والتعليمية"، محدثة لهذا الغرض المنظمة الدولية الفرنكوفونية عام 1970، والتي أصبحت وظائفها بعد سنوات طويلة من التطور أكثر تنوعاً لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.<sup>52</sup>

ولما كانت تونس بلداً مؤسساً للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، مع السنغال، والنيجر، وكامبوديا، وعضواً ناشطاً داخلها، فإنها أولت على الدوام بناء هذا المشروع الثقافي اهتماماً متواصلًا. وحتى لو لم تكن الجزائر بلداً عضواً في هذه المنظمة بصفة رسمية، وإنما تعتبر دولة مراقب فحسب، وكان حضورها في مؤتمراتها ضيفاً خاصاً أو ضيف شرف في كل مرة، فهي تصنف، وللمفارقة، من أكثر البلدان تداولاً للفرنسية في العالم. وحتى في الوقت الذي نشن فيه حملات منظمة بفرنسا لتشويه صورة المغرب أمام المنتظم الدولي، تستعمل فيها وسائل إعلامية ومنظمات دولية بعد توتر العلاقات بين البلدين، لا يجد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار المغربي الحالي، وهو الحامل للجنتسية الفرنسية أيضاً والرئيس السابق للوكالة الجامعية للفرنكوفونية (إحدى مؤسسات المنظمة)، أي حرج في استغلال مهمته الحكومية في حفز استعمال اللغة الفرنسية وتبشير تداولها واستمرارها.

وعلى الرغم من أشكال المقاومة التي تواجه اللغة الفرنسية في البلدان المغاربية، وتزايد الوعي بتراجع مكانتها كلغة علم وابتكار في العالم، وتآكل أرسدها بشهادة الموضوعيين من علماء اللغة الفرنسيين، يبدو أن سلاح اللغة ما زال حاضراً ومؤثراً في تجارب الكثير من الدول المغاربية<sup>53</sup>، ما يعني ضمناً إدراج أشخاص من خارج فرنسا في ثقافة فرنسا نفسها<sup>54</sup>. في المحصلة، ظلت اللغة الفرنسية أساسية في التدبير الإداري اليومي داخل المؤسسات الحكومية، وفي مؤسسات التربية والتكوين العمومية والخاصة (بنسب أعلى)، بالإضافة إلى المهام التي ما تزال مؤسسات البعثة الفرنسية تؤديها لـ"زبنائها" من أبناء المنطقة الذين يقبلون، بوعي أو جهل، التحول إلى أداة/ موضوع لإعادة الإنتاج الاجتماعي. ولنا أن نتساءل: إذا علمنا أن المناهج الدراسية بهذه المؤسسات هي نفسها المعمول بها بفرنسا مع بعض التعديلات الهامشية بخصوص تدريس اللغة العربية، ألا يحدث هذا "التناقص الخفي" تأثيراً نفسياً وذهنياً على هؤلاء التلاميذ "المغتربين داخلنا"؟ وكيف يمكن لهم، مثلاً، أن يشعروا بالاعتزاز بالوطن وضرورة الدفاع عنه إذا كانوا لا يولون أهمية للغات الرسمية وتاريخه ورموزه؟

تبعاً لما سبق، يبدو أن لهذا الواقع منطق رئيس كما افترض الواقعيون؛ لا يخدم ولن يخدم المنطقة المغاربية وأي مشروع وحدوي يجمع بلدانها، وأقصد التواجد الفرنسي المستمر وما يحيل عليه من صراع وتنافس شديدين بين القوى الدولية، وما يحمله من أجدات أمنية واقتصادية وثقافية طويلة الأمد لتحقيق مصالحه الاستراتيجية بوسائل صلبة وناعمة. تتجلى هذه الأجدات، كما رأينا باقتضاب، بحجم وجودها الأمني، وتوزيع قواعدها العسكرية في أطراف المنطقة، زيادة على الدور الاقتصادي والأمني المتداخل في عمل شركاتها، وخصوصاً شركات الطاقة، علاوة على حجم

<sup>51</sup> محمد حمشي، "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"، سياسات عربية، ع 35 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018)، ص 70.

<sup>52</sup> كيوشين لو، ص 74.

<sup>53</sup> محمد مالكي، "هل تسير "ماما" فرنسا نحو الخروج من أفريقيا؟".

<sup>54</sup> Guy Martin, "Continuity and Change in Franco-African Relations," The Journal of Modern African Studies, vol. 33, no. 1, (March 1995), p. 5.

السيطرة الثقافية لفرنسا من خلال صياغة الهويات الثقافية، وأنظمة التعليم والإعلام، والتكوين المستمر للنخب المغاربية في الجامعات الفرنسية، والهجرة المتواصلة للأفارقة تجاه فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، كل ذلك يرسم ملامح متعددة للهيمنة والتبعية. ولعل أبرز سؤال ينجم عن هذه الاعتبارات: هل تمتلك البلدان المغاربية، من منظور واقعي، القدرة على الإفلات من سياسة الإضعاف والإذلال؟

### ثانياً: الواقعية وسلوك الدول المغاربية

تُعد منطقة المغرب الكبير، كما سبقت الإشارة، إقليماً جيوسياسياً بهوية تاريخية تكوّنت عبر قرون طويلة، وظهرت عبر مراحلها التاريخية المختلفة "دول مركزية" تنقلت بين الوحدات، طبقاً للنبية الجيوسياسية للإقليم في كلّ مرحلة، على أنّ المغرب الأقصى كان الأكثر حظوة بموقع المركزية في أغلب الفترات التاريخية. ومع استقلال دوله وانحسار الوجود الاستعماري المباشر، بدأت تظهر دعوات وحدوية، أو تكاملية بين هذه الدول، لكن مشكلات الحدود السياسية، وتباين التوجهات والخيارات الاستراتيجية، وتبعات الإرث التاريخي لكلّ وحدة من وحدات هذا الإقليم<sup>55</sup>، عمّقت الهوة بينها وحالت دون تحقيق ذلك النزوع كما سنبين بإيجاز في ثنايا هذا البحث.

في الموقف النظري لكينيث والتز، لم يكن حدوث نزاعات الحرب الباردة في العالم الثالث يتحدى الاستقرار الأساسي للأنظمة الدولية ثنائية القطب ما دام التوازن الأساسي ومركزه الاستراتيجي الأوروبي خالبيين من الحروب. وقد سعى عدد قليل من الباحثين إلى إعادة تأكيد أهمية المستوى الإقليمي، واستقلالته عن المستوى العالمي ثنائي القطب، لكن التبسيط الكبير للواقعية البنوية اجتاح، عموماً، كل شيء قبل أن يظهر التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي<sup>56</sup>. ونطلعنا النظرية الواقعية، عموماً، بأن أبرز مشكلات الأقاليم السياسية في العالم، وليست المنطقة المغاربية استثناء، هي التنافس القوي بين دول كلّ إقليم على احتلال مكانة الدولة المركزية في الإقليم، نظراً إلى أنّ الوصول إلى هذه المكانة يجعل كلّ تفاعلات العالم مع الإقليم تمرّ عبر إرادتها، ويمكّنها من تكييف كلّ تلك التفاعلات لمصلحتها. وكلما كان التفاوت في موازين القوى بين وحدات الإقليم السياسي أكبر، كان التنافس في مصلحة القوة الكبرى، في حين يشتد التنافس كلما كانت موازين القوى بين تلك الوحدات أكثر تقارباً. وتتعدّى مظاهر هذا التنافس - على الدولة المركزية بين القوى الإقليمية المتقاربة - على مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة التاريخية أحياناً، أو المعاصرة والمتجدّدة أحياناً أخرى، فتبدو تلك المتغيرات، في نظر مجموعة من الباحثين، اختلافات في الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لكلّ من أطراف المنافسة<sup>57</sup>.

باستقراء أطرايح النظرية الواقعية البنوية، نجد أن أنصارها ينظرون إلى دول المنطقة المغاربية على أنها فقيرة، ومنقسمة، ومنكشفة، بل والأدهى تتخبط في حالة فوضى بسبب ضعف النجاعة الاقتصادية وعمق الخلافات والصراعات التاريخية بينها. وبغض النظر عن إمكاناتها، مازالت اقتصاديات الدول المغاربية هشّة وضعيفة، غير قادرة على مواجهة اقتصاديات الدول العظمى، في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كما أنها غير قادرة على إيجاد فرص الشغل لفئة عريضة من شباب المنطقة، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام آفات اجتماعية خطيرة؛ من قبيل ارتفاع نسبة البطالة وتهديد الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى ظاهرة الهجرة وخصوصاً غير الشرعية، نحو بلدان الشمال. ومن بين أبرز المظاهر التي تتسم بالخطورة، والتي أصبحت تدق أبواب المنطقة برمتها، ظاهرة الإرهاب الذي يمتد على طول الساحل الصحراوي؛ من شمال مالي إلى دولة التشاد، متسللاً نحو جنوب الجزائر،

<sup>55</sup> وليد عبد الحى، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوسياسية"، سياسات عربية، ع 6 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 32.

<sup>56</sup> أميناف أشارا وباري بوزان، ص 244 وما بعدها.

<sup>57</sup> عبد الحى، ص 32.

وهو أمرٌ لا يشكّل مصدر قلق بالنسبة إلى الدول المعنّية فحسب، بل إنه يمكن أن يتمدد، على نحو أفقي أو عمودي. ومن ثم، لن تصبح القضية قضيةً جزائريةً أو ماليةً أو موريتانيةً، بل قضية منطقة بأكملها<sup>58</sup>. النتيجة، باستثمار معطيات المبحث الأول، أنها ما تزال محكومة في كثير من مواقعها بالميلولات الفرنكوفونية والغربية بداعي حاجتها إلى حمايتها والدفاع عنها وضمان أمنها واستقرارها مقابل الاستفادة من امتيازات ومعاملة تفضيلية وغير عادلة فيما يتعلق بثروتها، ومشاريعها، وحق إقامة القواعد العسكرية على أراضيها. وباختصار، فإنّ حاضر ومستقبل المغرب الكبير، تبعاً للقصة الكلاسيكية والحديثة للمدرسة الواقعية، ليس بيد أبنائه، بل هو مجال للاستقطاب وبسط النفوذ من قبل القوى العظمى ما دام أنه يفقد لمصادر القوة القومية التي تجعل بلدانه قادرة لوحدها، في الحالة التي هي عليها، على مواجهة المخاطر الأمنية والتقلبات الاقتصادية.

هناك ربما من لا يتفق مع هذه القراءة المتأنيّة من قوة المركز (الهيمنة الغربية) التي تُظهر دول الأطراف (الدول غير القوية من الناحية الأمنية والاقتصادية) كأنها مسلوّبة الإرادة، مسيّرة دون وعيها، خاضعة لمنطق القوة الدولية، وعاجزة على التصدي لاستغلال خيراتها بأقل الأسعار. كثيرون لا يرضيهم هذا التحليل الواقعي، ويجدونه غير منصف ويقلل من شأن الدول المغاربية على المستوى الدولي، مستندين في ذلك إلى ما تزخر به من ثروات ثمينة يفترض أن تجعلها تمارس تأثيراً نوعياً على بنية النظام الاقتصادي العالمي. فمنطقة المغرب، أي "الأرض التي تغرب فيها الشمس" باللغة العربية، هي منطقة شاسعة في شمال غربي إفريقيا تغطي قرابة 6 ملايين كيلومتر مربع (أي ما يناهز 42% من مساحة العالم العربي)، ويهاجز عدد سكانها 100 مليون نسمة. وكل البلدان المغاربية اقتصادات بحرية-بشرية ساحلي يبلغ طوله حوالي 6505 كلم- تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصادات المتقدمة في أوروبا عبر البحر المتوسط في الشمال واقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء النامية ذات الإمكانات الكبيرة في الجنوب. وبلدان المغرب العربي متقاربة من الناحية الجغرافية، ولكن متنوعة من الناحية الاقتصادية<sup>59</sup>. يتساءل هؤلاء، وهم محقّون في تصوّر الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه أحوال الاجتماع والسياسة، عن السبب الذي لا يجعل المردودية الاقتصادية في دول منتجة للنفط والغاز مثل ليبيا والجزائر متناسبة مع المراتب التي يحتلّانها في التصنيف العالمي<sup>60</sup>. ونفس الأمر ينطبق على المغرب أيضا الذي يتوفر، على سبيل المثال، على ثلث الاحتياطي العالمي للفوسفات وماضٍ في مضاعفة أرباحه من تصدير هذه المادة ومشتقاتها<sup>61</sup> (دون احتساب ما سيجنيه من مشروع إنتاج الأمونياك الاصطناعية)<sup>62</sup>. فهو يعد ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، ويمر بمرحلة من التحول التدريجي<sup>63</sup>.

<sup>58</sup>العربي بن رمضان. "قضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية". سياسات عربية، ع 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 79 وما بعدها.

<sup>59</sup>لكسي كرييف [وأخرون]. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للتمول يُستغل بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي، الرقم 19/01 (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018)، ص 1.

<sup>60</sup> بصرف النظر عن اختلاف الأداء الاقتصادي بين البلدان المغاربية، يبدو أنها تواجه، تقريبا، نفس التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إذ لطالما ظل النمو فيها شديد الانخفاض ولم يقدم مساهمة كافية في خلق فرص العمل والحد من الفقر متعدد الأبعاد. فقد بلغ معدل النمو المتوسط في السنوات الماضية أقل من 2.4%. ومن المتوقع ألا يتجاوز 2.7% على المدى المتوسط. وما يزال متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي قرابة الصفر. ويلاحظ أن البطالة المرجحة بعدد السكان تظل مرتفعة، حتى مقارنةً بأبناء أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ 12% كمعدل كلي و25% للشباب (15 - 24 سنة)، وهناك ندرة في بيانات الفقر وضعف المساواة. لكن الأدلة تشير إلى أن الهشاشة والتفاوتات الاجتماعية تنسج باستمرار على الرغم من الجهود المبذولة بسبب تحديات داخلية وخارجية، متعددة ومتشابكة. للاستزادة حول ضعف المؤشرات الاجتماعية، تراجع: كرييف [وأخرون]، ص 2-3: خالد أبوإسماعيل طارق نبيل النابلسي (منسقان)، "التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد" (لبنان- القاهرة: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2023)، ص 45 وما بعدها.

<sup>61</sup> المجلس الأعلى للحسابات (المملكة المغربية)، التقرير السنوي لعام 2018 (الرباط: المجلس الأعلى للحسابات، 2018)، ص 119.

<sup>62</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المملكة المغربية)، "تسريع الانتقال الطاقى لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر"، إحالة ذاتية رقم 2020/45 (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020)، ص 13.

<sup>63</sup> كرييف [وأخرون]، ص 1.

يتردد هذا التساؤل على الألسن، وما تزال الحناجر تصدح به في الفضاء العام - بين الفينة والأخرى- منذ الموجة الأولى "للحراك العربي"، والتي يتوقع أن تستمر، وتتجدد وتتصاعد وتبهرتها، بسبب العوامل الموضوعية المسؤولة عنها، والمسببة لنشوبها. الملاحظ، اليوم، أن هناك تراجعاً عن بعض الطفرات التي تحققت خلال العشرية المنصرمة في سياق ما سُمي "الحراك العربي"، كما حصل في تونس والمغرب أساساً، وبشكل متفاوت جداً في الجزائر وليبيا وموريتانيا. وتدلّ جل المؤشرات على أن ما كان يُنتظر من الديناميات التي فتحتها الحراك منذ 2011 لم يعط ثماره، بل حصل نكوص واضح بفعل المسارات التي حكمت الحراك نفسه، والمناخ المُستجد بسبب جانحة كورونا، والسياسات التي صاحبته، ومن ثمة، المتوقع أن تدوم هذه الصورة الرمادية والمتأرجحة بين رعاية الاستثمارية وفتح فرص الإصلاح من أجل التغيير لسنوات، اللهم إذا استجذت ظروف استثنائية، وهو ما لا نراه متوقفاً وراجحاً في المدى القريب<sup>64</sup>.

لا أقصد بهذه الإشارات، تفاعلاً مع التساؤل المطروح أعلاه، أن لا شيء أنجز بقدر ما ألفت الانتباه إلى أن أموراً كثيرة لم تنجز بعد، وأن ما تم إنجازه إن وُجد يحتاج إلى استثمار وتطوير دائمين. ومهما كان الحكم قاسياً، علينا أن نعترف بأن السياسة لا تُدبّر بالأمان، وأن هناك، انسجاماً مع صورة بلاد المغرب المضطربة، واقع حال غير سويٍّ مخيب للأمل. فالناظر والمتابع المتبصر لتطور العلاقات الدولية لهذه الدول يدرك جيداً أن تاريخ الدول المغاربية في الستين سنة الأخيرة على الأقل "عبارة عن سلسلة لا متناهية من المهاتات والمذلة"<sup>65</sup>. وأخذاً في الحسبان أنه يصعب فصل أي ظاهرة سياسية أو تحليلها عن سياقها العام الداخلي والخارجي، أفضل الإشارة أولاً إلى بعض الخصائص العامة التي تتميز بها هذه الدول بغرض تبيان العلاقة الوثيقة بين العوامل التي تحدّد طبيعتها علاقاتها الخارجية، سواء كان ذلك بالصراع أو بالتعاون المحدود، وطبيعة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتشابه التاريخي في عملية تشكيلها وطبيعة علاقات دوله البينية، مع العلم أن عديد الباحثين الواقعيين افترضوا تداخل السياسات المحلية والدولية، وتجاهلوا أيّ تباين بينها بحجة أن المنطقة تتشكل من دول ما بعد استعمارية<sup>66</sup>.

## 1. السمات العامة

من زاوية سياسية، تواجه المنطقة المغاربية، وإن بدرجات مختلفة، نقصاً ديمقراطياً، يسهل الإمساك بمظاهره، سواء في باب احترام الحقوق والحريات، أو من زاوية حكم القانون والمؤسسات، أو على صعيد عدالة توزيع الثروات والخيرات والمنافع العامة<sup>67</sup>. عاشت شعوبها منذ بدايات استقلالها أواسط القرن الماضي، في ظل نظم سياسية تسلطية، من أبرز مظاهرها استحواذ فئات معينة على الحكم، والتحكم في العملية الانتخابية، وانحصار دور النخب على مستوى صناعة القرارات، وضعف المؤسسات الديمقراطية<sup>68</sup>. وقد يكون من المفيد التذكير بأن المغاربيين، شأنهم شأن باقي سكان المنطقة العربية، قد خطوا الخطوة الأولى في مسارهم التحرري، في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، حيث تمكنوا من النجاح في مقاومتهم للاستعمار الذي كان يجثم على بلدانهم، غير أن هذا المسار خضع للعديد من المنعرجات، واستسلم، في وقت من الأوقات، لضغوطات محلية وخارجية، أدت، بشكل أو بآخر، إلى تعطيل طموحات هذه الشعوب، على امتداد أكثر من ستين سنة<sup>69</sup>.

<sup>64</sup> محمد مالي، "إلى أين تتجه بلاد المغرب؟"، عربي 21، شوهد في: 02/04/2023. في: <https://cutt.us/j2Bvn>

<sup>65</sup> المهدي المنجرة، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، ط 5 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 8.

<sup>66</sup> أشاريا وبوزان، ص 258.

<sup>67</sup> محمد مالي، "إلى أين تتجه بلاد المغرب؟".

<sup>68</sup> المنجرة، "الإهانة"، ص 8.

<sup>69</sup> عبد اللطيف حسني، "حركة 20 فبراير بالمغرب: الجنود-المسار-الأفاق"، وجهة نظر، ع 50 (خريف 2011)، ص 3.

نتج عن هذا الاستبداد إفراز بنيات سلطوية من داخل المجتمع، تقوم على علاقات أبوية ترسخت في ذهنيات المجتمع، وأثرت بشكل سلبي على الحريات الفردية، وحرية تحرك الفاعلين السياسيين، في ظل استمرار ابتكار كل أساليب القسر والتزوير، وتكميم الأفواه وإهانة الإنسان<sup>70</sup>. دولة التسلط، بهذا الشكل، هي دولة عضلات تعيش انشراخات وتخارجات بين قانون الجماعة ووجدان الفرد، بين السلطة العمومية وسلطة الفرد، بين المدينة والبيت. الفرد فيها مستعبد بالتعريف، لا يعرف الحرية إلا إذا خرج منها وعليها<sup>71</sup>. فمن بين بلدان المنطقة، ثمة بلدان نفطيان منتجان للغاز، وهما ليبيا والجزائر. الأول يعيش تمزقا لا تُعرف على وجه اليقين سبل الخروج منه منذ سقوط نظام معمر القذافي، بينما تنذر تقلبات أسعار النفط والغاز الثاني بصدمات عديدة ومتداخلة، حيث رسم البنك الدولي، في أحد تقاريره الأخيرة، صورة مقلقة عن حال الاقتصاد الجزائري وأفاق مستقبله. وإلى جانبهما، تعيش تونس تجاذبا سياسيا بلباس دستوري وقانوني، بين رئيس يطمح للتحكم في كل مفاتيح السلطة، وتعددية حزبية ترى مصيرها في مهب الريح، بل ينتظر الكثير من قياديين وأعضائها مصيرا لا تبدو معالمه واضحة. كما يبدو أن المغرب في حاجة -هو الآخر- إلى قوة دفع جديدة، تحفظ له استقراره، وتُسعفه في مراكمة مكتسبات نوعية أخرى في مجالي العدالة الاجتماعية، ومنظومة الحقوق والحريات<sup>72</sup>. لذلك، ينبغي أن يلتفت النقاش بشأن التكامل المغربي من عدمه نحو التركيز على جوهر أنظمة الحكم، ما إذا كانت ديمقراطية أم تسلطية، بدلا من الانشغال بشكلها؛ حينها، سنكتشف أن سبب الاندماج الإقليمي في المغرب الكبير يرجع، أساسا، إلى مركزية السلطة التنفيذية في دول الإقليم. وينطلق هذا الاستنتاج من افتراضين أساسيين: الأول مفاده أن الدول الديمقراطية غالبا ما تجنح نحو الاندماج، بينما غالبا ما تجنح الدول التسلطية نحو ممانعة تيارات الاندماج الإقليمي، أما الثاني فمفاده أن "الأنظمة غير المنفتحة محليا نادرا ما تكون لها استعدادات للانفتاح إقليميا"<sup>73</sup>.

أثر هذا التسلط سلبا على حركية الاقتصاد وإنتاجيته وتنافسيته، إذ كان لتحالف المال والاقتصاد والسلطة نتائج وخيمة على تعميق التفاوت بين مكونات المجتمع: نخبة اقتصادية تستحوذ على معظم خيرات البلاد، وبنيت ثروتها بفضل اقتصاد الربيع، مقابل تزايد الفئات الشعبية التي تعاني من الفقر والبطالة، وما رافقهما من اتساع فجوة اللامساواة بين الأغنياء والفقراء في مجموعة من البلدان العربية، ولا سيما بعد التخلي عن متضمنات دولة الرعاية الاجتماعية، والتأثر برياح التغيرات الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وبصرف النظر عن النتائج التي تحققت نتيجة تطبيق معيار نسبة النمو الذي اتبعته الدول المغاربية، استجابة لإيحاء أو إملاء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، نلاحظ انهيارا شاملا لنماذج التنمية التي فرضتها المحافل الدولية، وهذا الانهيار هو المستديم وليس التنمية<sup>74</sup>. لم تنعكس أرقام النمو، صعودا ونزولا، على المستوى المعيشي للمواطنين، بسبب "عدم مراعاة البعد الاجتماعي للنمو"<sup>75</sup>، بما يفيد أن منافع النمو لم تُوزع توزيعا متكافئا، ولم تصاحبها عملية إعادة توزيع للدخل العام بطريقة سليمة وعادلة، الأمر الذي قاد إلى تفشي ظاهرة الفساد التي باتت تتشكل في منظومة اجتماعية متكاملة.

إذا تأملنا، مثلا، الحالة الجزائرية والتونسية والمغربية بخصوص سوء توزيع الثروة والطرق غير المشروعة للاستيلاء عليها، نجد تشابها بينها، مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع، بالنظر لفشل

<sup>70</sup> محمد نور الدين أفاية، "الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في التحولات العربية الراهنة"، في: التحولات الاجتماعية في العالم العربي، تجارب مقارنة، أشغال الملتقى الثاني لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، شبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، ط 1 (الدار البيضاء: مطبعة البيضاوي، 2012)، ص 15.

<sup>71</sup> عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص 5 وما بعدها.

<sup>72</sup> محمد مالي، "إلى أين تتجه بلاد المغرب؟".

<sup>73</sup> محمد ممشي، "المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية: قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)"، سياسات عربية، ع 43 (آذار/ مارس 2020)، ص 158.

<sup>74</sup> المنجرة، "الإهانة"، ص 8 وما بعدها.

<sup>75</sup> محمد عبد الشفيق عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، أوراق عربية، ع 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 15.

أنظمتها في خلق نظام اقتصادي تنافسي عادل تكون فيه المسافة بين السلطة والثروة واضحة. في غياب اقتصاد بهذه الميزة، أصبحت تقترب هذه الدول، في صيغتها الحالية، من معادلة التنمية بدون ديمقراطية. لذلك، فلا غرابة أن نقرأ في التقارير التنموية الإقليمية والأجنبية عن تقادم معدلات الفقر والبطالة في بلدان المغرب الكبير، مع العلم أن الفقر هو حال من الحاجة المستمرة والشقاء الحاد الذي يكمن خزيه في قوته التي تجرد الإنسان من إنسانيته؛ فهو مهين، بحسب تعبير حنة أرندت Hannah Arendt، لأنه يضع البشر تحت الإملاءات المطلقة لأجسادهم أو تحت الأمر الأساسي للضرورة كما عرفها الناس من تجربتهم الذاتية الحميمة وخارج نطاق التخمينات كلها<sup>76</sup>.

ليس من المفاجئ أن تكون هذه سمات الدول المغربية وفقا للتفسيرات الواقعية. فهذه الأخيرة تعتبر سياساتها المحلية المتخذة من قبل السلطة السياسية نتاجا حتميا للتنافس الفرنسي مع باقي القوى في المنطقة للحفاظ على مصالحها، ومن ثمة، الحرص على إدارة القوة على نحو برغماتي من الناحية الاقتصادية والأمنية. ما هو واضح، في هذا الصدد، أن الرغبة في جعل "نادي النفوذ" ضيقا ما أمكن، بتسخير الآليات التي حددها في المبحث الأول، تُفضي، طوعا أو كرها، إلى اتخاذ قرارات لفائدتها. يبدو أن هذا التعميم يتجاهل عقليات ونفسيات الفاعلين السياسيين المغاربة، ويفترض أن مسألة التأثير بين الأسباب ونتائجها (أو بين النتائج وأسبابها) في السلوك الخارجي تجعل النتائج غير قابلة للتحويل الفجائي في مخاض التأثير إلى "أسباب لأسبابها"، أي أن أسباب حفظ المركز الاستراتيجي تظل، غالبا، ثابتة تقاوم أي دينامية أو حركية طارئة على الرغم من الدول المغربيةية تطمح إلى صياغة سياسة خارجية مستقلة، لأنها هي التي تعبر بحق عن استقلالها الوطني. يصطدم هذا الطموح بكرهات دولية واقعية عديدة تجعل هذه السياسة تتأثر إلى هذا الحد أو ذاك بمتغيرات البيئة الخارجية. فصانع السياسة الخارجية لا يتحرك من فراغ، ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات كثيرة ليست نابعة من ظروف بلده ووزنها الحقيقي فحسب، بل هي استجابة لظروف وضغوط خارجية تجبره على التفاعل معها وأخذها في الحسبان. وهذه الظروف الخارجية تسمى "البيئة العملية الخارجية" تمييزا لها عن "البيئة العملية الداخلية". ويظهر تأثير المحددات الخارجية في كونها تضعف من فرص الاختيار لدى صانع القرار الخارجي<sup>77</sup>، وتعمل بشتى الوسائل على دفع دول المنطقة على نهج دبلوماسية مرنة ومعتدلة تحفظ مصالح الدول الكبرى محليا وإقليميا. ويعبر ديفيد هيوم عن هذا التأثير الوثيق بقوله: "السبب نفسه يُنتج دائما النتيجة نفسها، كما أن النتيجة نفسها لا تُنتج إلا عن السبب نفسه"<sup>78</sup>. ولعل قراءة مورغنتاو تحيلنا إلى هذه المقاربة الهيومية الوضعية لمفهوم الأسباب التي تدفع بسلوك الدول نحو ممارسة التأثير. ويتكرر التصور نفسه إلى حد ما مع واقعية والتز البنوية التي تعتبر البنية الفوضوية (اللاسلطوية) للنظام الدولي سببا بنويًا ثابتًا للصراع<sup>79</sup>.

تحليليًا، يبدو أن لا شيء تلقائي. فالصراع حول الموارد لتعظيم القوة يمثل السبب الرئيس للحضور الفرنسي في المنطقة، كما تؤثر "الكيفية" التي تحقق بها استراتيجياتها التوسعية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول المنطقة المغربية، وأيضا في سلوكه الخارجي. من منظور واقعي، الأوروبيون براغماتيون ويعرفون مصالحهم، لذلك هم المستفيدون من الانقسامات بين البلدان المغربية وتعطل مشروع الاتحاد المغربي<sup>80</sup> الذي من شأنه لو أحيط بالعناية. أن يحقق ثلاثة أهداف استراتيجية على الأقل: خلق سوق إقليمية تشمل قرابة 100 مليون نسمة يبلغ متوسط دخلهم حوالي 4 آلاف دولار

<sup>76</sup> حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 82.

<sup>77</sup> صديقي، ص 302.

<sup>78</sup> Milja Kurki, "Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory," Working Paper, *Global Politics Network*, 2002, pp. 5-6, at: <https://cutt.us/7OWrg>

<sup>79</sup> محمد حمشي، "السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟"، سياسات عربية، ع 41 (نشرين الثاني/ نوفمبر 2019)، ص 57.

<sup>80</sup> امحمد مالي، "إلى أين تتجه بلاد المغرب؟".

أمريكي للفرد بالقيمة الاسمية وحوالي 12 ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ثم زيادة جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويخفف تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها؛ ويعزز كفاءة تخصيص الموارد. وكسب المنطقة المغاربية مزيداً من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلب السوق. لكن على الرغم من الجهد المبذول من بعض دول المنطقة والمجتمع الدولي، على نحو مستمر، فإن الإقليم ظل بلا إقليمية إذاً جاز لنا استعارة عبارة بول ارتس Paul Aarts<sup>81</sup>. مردّ هذه الاستعارة أن فكرة اندماج المغرب الكبير بوصفه إقليمًا موحدًا ما زالت تتردّد في مكانها على الرغم من المساعي الحميدة من بعض دول المنطقة والمجتمع الدولي لتفعيلها؛ نظرًا إلى التنافس السياسي المغرب والجزائر على تزعم قيادة عملية التكامل، وتضارب المصالح، والتشديد على السيادة الوطنية، والارتباطات المؤسسية بين الدول المغاربية والقوى الخارجية خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>82</sup> التي تسعى بتدرّج إلى إحداث فراغ قوة تتقدم نحوه في ما بعد. ولو كانت العلاقات بينهما طبيعية، تخلص من عقيدة الصراع والعداء المتصاعد، وكان الاتحاد المغاربي منظمة إقليمية مفعلة ومؤثرة لتفاوض المغاربيين مع شركائهم الأوروبيين وغيرهم من موقع قوة، أي تقوّت القدرات التفاوضية لدول الإقليم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بدلًا من تفاوضها منفردة، سواء مع الشركاء الاقتصاديين الأكبر حجمًا منها، أو مع المجموعات/التكتلات التي تنتمي إليها، أو في إطار منظمة التجارة العالمية ذاتها<sup>83</sup>، واستفادوا، تبعًا لهذا الاندماج، من مزايا التكامل الإقليمي من جهة، ومن فوائد علاقات ندية مع شركائهم في أوروبا وغيرها، من جهة ثانية<sup>84</sup>.

## 2. عقد "الإقليم" المغاربي: جدل الخارجي والمحلي في لا إقليميته

يستند الواقعيون في تفسير الصراع بوصفه سمة تاريخية، حتمية ودائمة، في العلاقات الدولية إلى مفهوم المعضلة الأمنية التي تواجهها الدول باستمرار، وهو مفهوم بنيوي يتعلّق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى سمة الاعتماد على النفس. فالدول، بسبب الفوضى، ومن ثمّ اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمتين بين المغرب والجزائر حيال التحركات التي تقوم بها كل دولة على حدة أدى بباقي الدول المغاربية إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي إن الشعور بضعف الأمن يولد مزيداً من الشعور باللامن، ما يجعل احتمال قيام الصدام العسكري غير مستبعد نهائيًا. وحتى عندما يسود اعتقاد بأن دولة ما تضمّر نيات حسنة، يبقى هناك خوف دائم من أن تتبدل هذه النيات<sup>85</sup>. وعليه، يشدّد والنز على غياب ضمانات تحول دون أن تهاجم إحداها الأخرى، أو تبسط إحداها هيمنتها ونفوذها على الدول الأقل قوة في ظل نظام يفتقر إلى وجود سلطة مركزية تضبط تصرفات وسلوك الدول التي تبقى في حالة من التنافس فيما بينها من أجل القوة التي تضمن لها البقاء<sup>86</sup>.

يتواصل هذا الاعتقاد ويتجدّر، وربما لن نتفاجأ إذا تحوّل تدريجيًا في المنطقة المغاربية إلى "عقيدة" لا تدفع سكانها، من خلال استغلال فيج لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى التصرف تجاه بعضهم كما لو أنهم معزولون حقًا في جزيرة، بل تُعدّهم -إذا استمرت على هذا الحال- إلى تقبّل أسوأ

<sup>81</sup> Paul Aarts, "The Middle East: A Region without Regionalism or the End of Exceptionalism?" *Third World Quarterly*, vol. 20, no. 5 (1999), pp. 911-925.

<sup>82</sup> أحمد يوسف أحمد، "الربيع العربي والاتحاد المغاربي"، المستقبل العربي، ع 397 (مارس/ آذار 2012)، ص 20.

<sup>83</sup> حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية"، ص 152.

<sup>84</sup> Abderrahmane Mebtoul, *Le Maghreb dans son environnement régional et international : La coopération Europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales* (Paris : Ifri, 2011), p. 53.

<sup>85</sup> حمشي، "المغرب العربي"، ص 159.

<sup>86</sup> Waltz, *Theory of International Politics*, p. 91.

السيناريوهات ضمن مجال جغرافي وُلد فيه المشروع المغربي مأزوماً. وقد سبق أن نبّه الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، في مناسبات عدة، إلى النداءات الجسيمة لاستمرار جمود الاتحاد المغربي على جميع المستويات، وخذّها من ازدهار بلدان المنطقة، قائلاً في إحداهما: "نحن الآن في مهب الرياح، لأنّ الدول الصغيرة ذات الحدود المغلقة لا يمكن أن تحقق النهضة ولا الحرية لنفسها"<sup>87</sup>. إذ على عكس الأوضاع الطبيعية السائدة في معظم النظم السياسية الغربية، يُعدّ كلّ من الصراع والتوتر السمة الدائمة والمميزة للنظم السياسية في بلدان المنطقة كلّها، بدلاً من السلام والاستقرار. وللمفارقة، على الرغم من اللحظات التي يسود فيها الجفاء والتوتر المباشر والخفي بين المغرب وفرنسا أو هذه الأخيرة والجزائر، هناك شبه إجماع - إن لم أقل تجذر - على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي والمخيال الجماعي، وحتى من جانب عدد كبير من الأكاديميين، بأنّ البلدين المغاربيين سيحافظان على الدوام على جوهر ما تربطهما من وشائج ومنافع وتطلعات مشتركة مع فرنسا. في المقابل، ظلت القطيعة المحتملة بين الجزائر والمغرب واردة دوماً عكس روابط الدين والتاريخ وقدر الجغرافيا. تفسر الواقعية هذه المفارقة بسبب اختلاف المصالح في مناطق جيوسراتيجية، وهو ما يجعل أي حديث عن الاندماج أو التكامل معقفاً في ظل هشاشة الثقة بين دول المنطقة وانشغالها غير السويّ بما يقع خارج بيئتها الداخلي الذي يتعين أن يحظى بالأولوية.

قبل تفسير هذا الاختلاف، أجد من الضروري الإشارة إلى تباين مستويات التحليل بين الواقعيين. إذ بينما تركز الواقعية الكلاسيكية والواقعية الكلاسيكية الجديدة، انطلاقاً من الحقيقة القائلة إنّ "كلّ السياسات محلية"، على دور القادة والأفراد، وتركيبية المجتمع المحلي، ودور المؤسسات المحلية في تحديد سلوك الدول وفعلها الخارجي، تهتم الواقعية النبوية بتأثير الضغوط التي تمارسها بنية النظام الدولي (أو التصميم البنائي له<sup>88</sup>)، في تحديد سلوك الدول الخارجي وطبيعة السياسات الداخلية للدول<sup>89</sup>. يدمج الواقعيون الدفاعيون، تبعاً لهذا الاهتمام، النظريات المتعلقة بالمستوى الداخلي مع تلك المتعلقة بمستوى النظام الدولي ليوضحوا كيف يتفاعل الاقتصادي مع السياسي على المستوى المحلي في بلورة السلوك الخارجي للدولة. لذا، يحلل جاك سنايدر Jack Snyder تأثير السياسة الخارجية للدولة بالاعتماد على نظام الحكم والمتغيرات المحلية<sup>90</sup>. وبالعودة إلى تقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية، يستمد بدوره تقرير صندوق النقد الدولي حول "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغل بعد"، كما أوردنا في الفقرات أعلاه، قوته من سلطة الأرقام/البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي تستند إليها استنتاجاته. ورغم إشارته إلى وجود عوامل جيوسياسية تعوق الاندماج الإقليمي لبلدان المغرب الكبير الخمسة، فضلاً عن الأسباب المعقدة خلف فشله، ولا سيما الخلاف المغربي-الجزائري، والدور الذي تؤديه التهديدات الأمنية في تشديد الضوابط الحدودية، يجادل محمد حمشي في أن فهم منطق الاندماج يتطلب مقارنة مركبة تنطلق من افتراض مفاده أن الاقتصاد وحده، مفصولاً عن السياسي، غير كافٍ لاستيعابه، وأنها في حاجة إلى مقارنة للموضوع تأخذ في اعتباره، على الأقل، حججاً من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، من دون تجريد هذه المقارنة من الاستبصارات التي توفرها المنظورات الاجتماعية<sup>91</sup>.

أرى أن هذه المقارنة صائبة، وثمة عديد الأدلة التي تدفع الباحث الجدي إلى الاتفاق معها دون أيّ اعتراض. لكن الفكرتين اللتين تنتبغان عن هذه المقارنة تدحضها التطورات الجارية، وتجعل من

<sup>87</sup> "المرزوقي يدعو إلى إعادة إحياء الاتحاد المغربي"، هسبريس، شوهدي في: 01/04/2022. في: <https://cutt.us/sujvW>

<sup>88</sup> جون ميرشايمر، "الواقعية النبوية"، في: تيم دان [وأخرون]، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 213.

<sup>89</sup> Bruce Bueno De Mesquita, "Domestic Politics and International Relations," *International Study Quarterly*, vol. 46, no. 1 (March 2002), pp. 1 – 20.

<sup>90</sup> Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca-New York: Cornell University Press, 1984), pp. 34-36.

<sup>91</sup> حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليمياً بلا إقليمية"، ص 152.

الصعوبة الانسياب التام وراءهما رغم عمقهما المعرفي. لماذا أقول ذلك؟ يرى حمشي، من ناحية، بأن التشديد على الدور السيء الذي يؤديه الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب منذ قرابة نصف قرن لا يؤدي بالضرورة إلى تعطيل آليات الاندماج الإقليمي، على غرار الشبكة الإقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة. حجته الأولى في هذا التأكيد أنه على رغم الامتداد الزمني للخلاف بين الجزائر والمغرب واستعصائه، وانزلاق التوتر في العلاقة بينهما إلى اشتباك مسلح محدود في عام 1963 (حرب الرمال)، فإن العلاقة بين الدولتين لم/ لا توصف بأي حال من الأحوال بأنها علاقة صراع أو عداء<sup>92</sup>. بطبيعة الحال، يرجو أصحاب الحس السليم نجاح التصدع من التعافي وتغليب الحكمة والحكمة السياسية لتجنب أي اشتباكات مسلحة يمكن أن تُدخل المنطقة في مآهات يصعب التنبؤ بمخرجاتها، لكن الخطاب السياسي الرسمي يحمل دلالات عداء واضحة وتباينات عميقة لن/ لا تساعد دول المنطقة على الاستقواء ببعضها البعض من أجل التغلب على ما يخترق اقتصاداتها ومجتمعات من نقائص وتحديات.

في السنتين الأخيرتين، انقطع الحبل الرابط بين المغرب والجزائر، وهما الدولتان الأكثر قوة<sup>93</sup> ووزنا من كافة النواحي، بل هناك انطباع بأنهما ماضيان، بدراية أو تجاهل، نحو مصير مجهول. وقد أقدمت الجزائر على قرارات وإجراءات أغلقت كل السبل أمام لغة الحوار والتقارب وردم الفجوات، كما أصبحت تتشكل ممارسات قاتلة بطبيعتها، تتعلق بالتقاربات والتحالفات الثنائية التي تم السعي إليها على حساب الحس المغربي المشترك. ونذكر هنا أن هذا النمط من السلوك كان مصدرا مباشرا لإخفاق المشروع المغربي في عز حلقات بنائه، أي خلال مرحلة "مؤتمرات وزراء الاقتصاد" ما بين 1964 و1975، حيث ساد منطق العلاقات الثنائية على حساب تفعيل فكرة التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد حمشي أنه رغم محوروية النزاع حول الصحراء في الخلاف الجزائري - المغربي، فإنه لم يؤدّ قط إلى بروز حالة استقطاب إقليمي دائم يعمق حدة الانقسام بين دول المغرب العربي حول الاندماج الإقليمي. فتونس التي تقتسم مع الجزائر حدوداً منكشفة أمنياً، تتبنى سياسة حياد إيجابي، وإن كان "قلقاً" باستمرار، حيال الخلاف الجزائري - المغربي حول مسألة الصحراء<sup>94</sup>. لكن هذا الحياد أصبح سلبيًا، وسيكمل سحب المملكة المغربية لسفيرها من تونس السنة دون ظهور أي بوادر لطفي صفحة التجاذب. لذلك، كيف نقرأ قرار الاستقبال الرسمي الذي خصّ به الرئيس التونسي قيس سعيد زعيم ما يسمى بـ"البوليساريو" المعادية للمغرب للمشاركة في فعاليات ندوة طوكيو للتنمية في أفريقيا (تيكاد 8) التي احتضنها العاصمة التونسية يومي 27 و28 أغسطس/ آب من العام الماضي؟ وهل ما أقدم عليه، وبالطريقة التي أخرج بها عمله، كان اختيار رجل دولة، يزن الأمور جيدا، أي يستحضر التاريخ، ويقرأ الحاضر بروية استراتيجية سليمة، ويُفكر في المستقبل بنظرة ثابتة ومتبصرة؟

يتماشي هذا التحول، من دون شك، في التوجهات والمواقف مع المنظور الواقعي في حقل العلاقات الدولية، إذ من وجهة نظر جوزيف غريكو Joseph Grieco تسير الدول غير الكبرى وفق نهج عقلاني ونفعي في بنية نظام إقليمي ودولي فوضوي<sup>95</sup>. المفترض في رأيها أن هذه الدول تدرك جيدا أنها تتفاعل مع الأحداث في ظل سياق دولي مضطرب يتسم بالرغبة في لعب دور معين في بنية هذا النظام والحيلولة دون فقدان الاستقلال والسيادة. وبالرجوع إلى الحدث، لن يجد الباحث ما يكفي من المعطيات لفهم حيثيات القرار ومبرراته، بيد أن هناك أكثر من مؤشر يمكن الاستناد إليه لتحليل أسباب هذا السلوك غير المؤلف في الدبلوماسية التونسية. من جهة، من حق الرئاسة التونسية التمسك بـ"حقها

<sup>92</sup> نفس المرجع السابق، ص 156.

<sup>93</sup> سعيد الصديقي، "تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على النظامين الدولي والمغربي"، تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/

يوليو 2023، ص 3.

<sup>94</sup> نفس المرجع السابق، ص 156.

<sup>95</sup> Joseph Grieco, "State interests and institutional rule trajectories: A neorealist interpretation of the Maastricht treaty and European economic and monetary union", Security Studies, vol. 5, no. 3 (1996), p. 266.

السيادي" في اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات، بما فيها قرار استقبال زعيم منظمة غير معترف بها حتى من قبل تونس ذاتها، كما يمكنها تكييف وقائع الاستقبال بالطريقة التي تخدم رؤيتها، لكن الثابت أن ما حدث شكّل سابقة في العلاقات المغربية التونسية، التي ظلت موسومة بالتأزر والتضامن والاحترام المتبادل. ومن جهة أخرى، غير خاف أن تونس تمرّ من أزمة اقتصادية ومالية خانقة، وربما فرضت "الواقعية" على رئيس تونس الاحتماء بالمنقذين المحتملين، من داخل المنطقة المغاربية، وربما دول غربية وأوروبية، ومنها تحديداً فرنسا<sup>96</sup>، أحد اللاعبين الأساسيين في "الدراما المغاربية". ولعبة المصالح، من زاوية واقعية، يمكن أن تتنكر للصدقة والشرافة في أي وقت، وتحتفظ بالمواقف المبهمة، غير الصريحة والواضحة، وتوظف أكثر من تناقض، بل وتحرص على تعميجه.

ولأن الأطروحات الواقعية محصورة "داخل الصندوق الغربي"، وتبنى، انسجاماً مع مركزيته، التفسير النخبوي للتفاعل بين دول الشمال والجنوب التي يفترضون دائماً أنها تابعة في النظام الدولي ولا دور أو أهمية لها خارج نطاق حدود علاقاتها بالقوى العظمى من جانب، وبعيدا من الثروات الطبيعية لبعضها من جانب آخر، لن نستغرب إذا حظي سلوك فرنسا بالأسبقية من قبل منظريها، وتجاهلوا مواقف وردود فعل الدول المغاربية في هذه اللعبة بالاعتماد على مقياس القوة. ويكاد يتفق والتز وميرشايمر بشأن التقليل من وزن هذه الدول وقدرتها على المناورة. بخلاف الدول القوية التي يمكنها تحمّل أخطائها، تبدو تفسيرات والتز مطمئنة إلى أن خطوات الدول الضعيفة قد تجانب الصواب، وتنتج أخطاء قاتلة<sup>97</sup>. انسجاماً مع هذا التهميش، يدرك الدارس في حقل العلاقات الدولية أن الواقعيين، التقليديين والمجددين، يهتمون بالدرجة الأولى بالاستراتيجيات التي تسلكها القوى المهيمنة على النظام الدولي، والقادرة على خوض الحروب الكبرى<sup>98</sup>، لردع أيّ دولة تفكر "خارج الصندوق". وأستبعد، وفقاً لهذا المنطق، أن يتجه اهتمامهم، مثلاً، إلى أشكال المناورة والضغط الناعم الذي يمكن أن تتجه بعض الدول المغاربية لرفض ازدواجية المواقف الدولية. وأستحضر، في هذا السياق من باب التمثيل لا غير، التحول النوعي الذي طاول السياسة الخارجية في المغرب من خلال مجاهرته بما يجب أن تكون عليه علاقاته تجاه شركائه التقليديين والجدد، ونوع الشراكات الإقليمية والدولية التي يلزم أن تجمعهم بهم حاضراً ومستقبلاً، ولا سيما بعد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة الحكم الذاتي المُقدّمة في 2007 (من جانب المغرب)، واعترافها بسيادته الكاملة على صحرائه، فضلاً عن تقوية تحالفاته مع دول الخليج العربي، وتطوّر علاقاته مع إسرائيل، وتأسيسه لقواعد جديدة مع ألمانيا وإسبانيا<sup>99</sup> بشكل خاص-وهي الأدري بتفاصيل النزاع وصناعة أحداثه، قائمة على الاحترام المتبادل والتواصل الدائم بخصوص القضايا الاستراتيجية.

## خاتمة

لا يمكن لتمرين توظيف أفكار النظرية الواقعية من أجل تفسير الدور الفرنسي في بلدان منطقة المغرب الكبير إلا أن يسأل نفسه. هل استطاع أن يوضّح بأن سلوكيات القوى الكبرى المتنافسة في هذه المنطقة، ومن أبرزها فرنسا، مدفوعة باستراتيجيات اغتنام الفرص التي تعطيها ميزة وتحفظ هيمنتها أكثر مما هي متأثرة بالوعود المعيارية ذات الصلة بنشر الديمقراطية واحترام القانون وتمكين حقوق الإنسان وحرياته؟ وإلى أي حدّ أسعفته التراكمات النظرية للواقعية في تفسير التأثير السلبي لهذه الاستراتيجيات (وما يرتبط بها من آليات ناعمة جديدة وأخرى خشنة تقليدية) في السلوك الخارجي للدول المغاربية؟ رأينا كيف ينزح الواقعيون إلى تجريد البلدان المغاربية، بحجة ضعف قدراتها

<sup>96</sup> محمد مالي، "كي نصون ما تبقى من المشترك المغربي ولا نسيء إلى المستقبل"، عربي 21، شوهدي في: 10/03/2023، في: <https://cutt.us/ohG6o>

<sup>97</sup> Waltz, *Theory of International Politics*, p. 93.

<sup>98</sup> John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001).

<sup>99</sup> في تطوّر لاف في العلاقات المغربية الإسبانية التي مرت من خلاف دبلوماسي امتد لحوالي 10 أشهر. أعلن الديوان الملكي المغربي يوم 19 مارس/ آذار 2022 عن تلقي الملك محمد السادس رسالة من رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانثيز Pedro Sánchez تؤدّد علانية المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء.

الاقتصادية والعسكرية وهشاشة أوضاعها السياسية وعمق خلافاتها، من إمكانية الفعل والتأثير الكبير في ميزان القوى الدولي، مقابل الاعتراف بقدرات الدول الأوروبية والغربية، باعتبارها، في اعتقادهم، جهات فاعلة عقلانية، قوياً وذات مصالح قارة ومحددة تدفع بها نحو اتخاذ القرار بحسب ما تمليه، في الأساس، تفضيلاتها التجارية والأمنية. ثمة عدة أسانيد، كما بيّنت، تعزز هذا المنطق في السلوك الخارجي للدول المغربية وأثر الاستقطاب الدولي فيه، على نحو يجعل التنبؤ بانقطاع فعاليتها التفسيرية في الأمد القريب مجانباً للصواب. لكن في الوقت ذاته وجب التنبيه، وهو أمر يتطلب من باحثي حقل العلاقات الدولية العرب جهدا مضاعفاً، إلى التحامل المنحاز في بعض التصورات التي تقوم عليها النظرية الواقعية. أليس هناك إهمال متعمد للدول غير العظمى في النظام الدولي؟ ألم نلمس وجود خيط رابط بين أنصارها، القدامى والجدد، قوامه أن علاقات دول الشمال بالجنوب ناتجة عن معطى ثابت ومسبق، ترتب عنه استقرار دائم في توزيع القوة على المستوى الدولي بين القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية؟

بعيدا عن المفاضلة بين الواقعية وأي نظرية أخرى داخل حقل العلاقات الدولية، والفائدة التي يمكن أن يجنيها الباحثون العرب إذا غيروا نظراتهم لرؤية هذا المعطى من زاوية مغايرة، لا بأس أن نذكر بتأن في هذا التصور الذي همش، بطريقة آلية، أي دور لبلدان المنطقة؛ فباتت مجرد متفرج في لعبة المصالح التي تديرها هذه القوى، بشكل فردي مباشر أو بالوكالة أو بالتعاون مع أطراف أخرى (من داخل البلد المعني أو خارجه)، على أراضيها. ويدرك الباحثون في هذا الحقل أن القصة الكلاسيكية للمدرسة الإنجليزية لا تختلف عن الواقعية الجديدة في الإغلاء من هذه المركزية. تجاهلا معا المدخلات القادمة من بقية العالم، وجعلا معيار القوة أساسا للتمييز بين القوى الكبرى عن البقية.

رب متسائل يقول تفاعلا مع هذه الملاحظة: هل القصة غير صحيحة؟ أليس هذا هو حال كل مستعمرات فرنسا القديمة؟ هذا بالضبط ما فعلته النظرية الواقعية عندما سكبت الكثير من "نبيذها الجديد" في "جرار عتيقة" مرشحة للتصدع، وهو ما يتعين درؤه وتسويغه لثلاثة اعتبارات على الأقل. أولا؛ التمسك بمعيار القوة القائمة الذي يقضي مبدئياً دول العالم الثالث من الانضمام إلى "نادي" القوى الكبرى يُخفي تصورا هزيمياً لتفسير الصراع بين الشمال والجنوب. فتركيز النقاش على أنانيات القوى القديمة التي تتألف، أساساً، من الدول الاستعمارية الغربية دون الاهتمام بالديناميات المتغيرة وأشكال المقاومة المتجددة في علاقات المركز- الأطراف يُبقي العلاقة مختلفة دائما بين "المعياري" والمصلحي"، على نحو يعطي الانطباع بأن الأفكار الواقعية تبرر إمكانية انتهاك الدول الأقوى للقانون الدولي في حال تعارضت أحكامه مع رغباتها ومصالحها الاستراتيجية، وبخاصة إذا تعلق الأمر، مثلا، بالدول غير الغربية، بينما هذا المنطق نفسه قد يُستعمل معكوسا في حال طاول الانتهاك دولة أوروبية؛ بحيث تُفسي أنذاك المصلحة إلى ضرورة التقيد بالقواعد الدولية للحيلولة دون الإخلال ببنية النظام الدولي. لذلك، ترى هذه الدراسة أنه سيكون مفيدا مستقبلا لو سار التركيز المفرط على معيار القوة جنبا إلى جنب مع دراسة حدودها وإفرازاتها السلبية على الأفراد والجماعات بالمنطقة. كما أن الانطلاق، مثلا، من اعتداد الدول الكبرى بقدراتها العسكرية والاقتصادية لتفسير بصماتها في التوجهات المصيرية في المغرب الكبير، لا ينبغي أن يحجب عنا بروز وعي جديد في عموم البلدان الأفريقية والمغربية، وهو مرشح لأن يتطور أكثر، وتعمق جذوره، مفاده أن فرنسا مطالبة بإعادة النظر في آثار الاستفادة أحادية الجانب من خبرات المنطقة وثرواتها الغزيرة والاستراتيجية. ولعل لجوء إسبانيا، لأول مرة، إلى توضيح موقفها من واقعية مبادرة الحكم الذاتي، والخروج من دائرة الغموض والانحياز، يكشف عن عناصر بحثية جديدة يجدر العناية بها لملء بياضات هذه النظرية من خلال البحث في العلاقة بين تعزيز الثقة وحفظ المصالح المشتركة داخل المنطقة. وهي ربما إشارة إلى أن الفوضى يمكن أن تشكل كذلك حافزا للتعايش والاعتماد المتبادل، بحسب مبدأ الانتظام نفسه الذي تقوم عليه سببية الصراع لتحقيق المنافع. بمعنى أن غياب سلطة مركزية، في النظام الدولي، يمكن أن يمثل سببا لعقد شراكات مثمرة بين الدول بالمنطق نفسه الذي قد يدفعه إلى المغامرة العسكرية.

ثانيا؛ إذا كانت الدولة، بحسب الواقعيين، هي الفاعل المرجعي، إن لم يكن الوحيد، في فهم العلاقات الدولية، وهي أهم من الفواعل الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الدولية، فكيف يمكن تفسير تمسك

أطرف النزاع في قضية الوحدة الترابية للمغرب بقرارات مجلس الأمن؟ ألا يُفسَّر هذا التمسك بوجود تطابق مصالح هذه الأطراف و"الشرعية" الدولية في نفس الوقت؟ تتعدد القراءات وتباين، ونتيجة الاستنزاف واحدة: لنن افترضت النظرية الواقعية أن السياسة الدولية صراع بين دول تعتمد على نفسها ضمن منظومة دولية فوضوية، يترتب عليه تنافس دائم من أجل تعظيم القوة والمصلحة الذاتية، يبدو أن البلدان المغاربية، عادة، ما تقدّم نفسها، ولا سيما في علاقاتها مع بعضها البعض، أنها تتكئ في قراراتها على غيرها، وتتصرف أحياناً ضد مصالحها الوطنية العليا، مُبدّدة قوتها، وراهنه مصيرها، وبخاصة بين طرفي النزاع في مسألة الصحراء، بمجلس الأمن الذي ما يزال يتداول فيه (النزاع) منذ نصف قرن.

ثالثاً؛ ثمة ما يكفي من الأدلة على أن ضعف الارتباط بين السياسات المحلية والدولية يضر بالقيمة التحليلية للنظرية الواقعية. بمعنى يُجانِب الصواب من يظن أن السلوك الخارجي للبلدان المغاربية يتأثر بموازنة القوة في المنطقة بسبب الحضور المتنامي للقوى الإقليمية والدولية، وما ترسم من استراتيجيات وسياسات للمنطقة فقط، بل أصبح من الصعب على نحو متزايد على أولئك الذين تُركوا في الخلف الاستمرار في تعليق الفشل على رواية "الغير" كسبب لفقرهم وتخلّفهم عن مسابرة المتغيرات الجارية على الرغم من أن ذلك لم يمنع عدداً من قادة دول الجنوب من الاستمرار في الاضطلاع بذلك. أقصد لو تخيلنا التزاماً داخلياً بين فاعليها السياسيين والاجتماعيين بصون الديمقراطية، وتوجّها حازماً من طرف سلطاتها السياسية نحو تطبيق مبادئها، من جهة سيادة القانون، والتوزيع العادل للثروة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والاستثمار الجيد في التعليم، وتوفير ضروريات الحياة الكريمة، لما كانت العوامل الخارجية على هذه الدرجة من التأثير فيها.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

- أبو إسماعيل، خالد، والنابلسي، طارق نبيل (منسقان). "التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد". لبنان- القاهرة: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2023.
- أبو خزام، إبراهيم. **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين حتى الآن**. القاهرة: دار الكتاب الجديدة، 2005.
- أرندت، حنة. **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- أشاري، أميتاف وباري بوزان. **تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المنوي**. عالم المعرفة. ع 502. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023.
- بديع، برتران. **زمن المذلولين: باتولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة جان ماجد جبور. ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- بشارة، عزمي. "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي". **سياسات عربية**. ع 38 (ماي 2019).
- بنرمضان، العربي. "قضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية". **سياسات عربية**. ع 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).
- تيم دان [وأخرون]. **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- جندلي عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. ط 1. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- حسني، عبد اللطيف. "حركة 20 فبراير بالمغرب: الجذور-المسار-الأفاق". **وجهة نظر**. ع 50 (خريف 2011).

حمشي، محمد. "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية".  
سياسات عربية. ع 35 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018).

\_\_\_\_\_ . "السببية مشكلة في حقل العلاقات  
الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقّد؟". سياسات عربية. ع 41 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019).  
\_\_\_\_\_ . "المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا  
إقليمية: قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)". سياسات عربية. ع  
43 (آذار/ مارس 2020).

حمشي، محمد وعبد النور بن عنتر. "حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية  
الاستثناء الجزائري؟". عمران، ع 43 (شتاء 2023).

زكاري، نبيل. "مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا". مركز الجزيرة للدراسات. شوهده في:  
https://cutt.us/qoLGS، في: 17/03/2023

زين الدين، الحبيب استاتي. "المنطقة المغربية وإشكالية هجرة الكفاءات: في الحاجة إلى استخلاص  
الدروس". المناهل. وزارة الثقافة والشباب والرياضة -قطاع الثقافة-. ع 100 (خريف/ شتاء 2020).  
شين لو، ليو. دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية. عمان- الأردن: وزارة  
الثقافة، 2018.

صديقي، سعيد. "صنع السياسة الخارجية المغربية". جامعة سيدي محمد بن عبد الله بوجدة. المغرب،  
2002.

الصواني، يوسف محمد. نظريات في العلاقات الدولية. ط 1. بيروت: منتدى المعارف، 2013.  
عبد الحي، وليد. "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية". سياسات عربية. ع 6 (كانون  
الثاني/ يناير 2014).

عبد الشافي، عصام. "خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟". العربي الجديد. شوهده  
في: 30/03/2023، في: https://cutt.us/qZrdE

عبد الشفيق عيسى، محمد. الفقر والفقر في الوطن العربي. أوراق عربية. ع 35. بيروت: مركز  
دراسات الوحدة العربية، 2012.

العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.  
علي، الجرباوي ولورد حبش. "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية. سياسات عربية.  
ع 38 (أيار/ مايو 2019).

عياش، الأبير. المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية. ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين  
سعودي، مراجعة وتقديم: إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي. سلسلة معرفة الممارسة. ط 1. الرباط:  
دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985.

فولف، أرنست. صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية. ترجمة عدنان عباس علي.  
الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

قاسم حسين، أحمد. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي. ط 1.  
بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2021.

\_\_\_\_\_ . "النظام الدولي وجائحة  
كورونا: سجل تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية". سياسات عربية. ع 50 (أيار/ مايو 2021).

كيرييف، ألكسي [وآخرون]. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغل بعد.  
سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي. الرقم 19/01. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018.  
لكريني، إدريسي. "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن". المستقبل العربي، ع 461 (يوليو/ تموز  
2017).

مالكي، امحمد. "الانسحاب الاضطراري غير المشرف للحضور الفرنسي في أفريقيا". عربي 21.  
شوهده في: 18/03/2023، في: https://cutt.us/6AUyk

- \_\_\_\_\_ "العلاقات المغربية الفرنسية: إلى أين؟". عربي 21. شوهد في: 05/03/2023، في: <https://cutt.us/kbOls>
- \_\_\_\_\_ "المشروع المغربي.. التفكير في العوائق". عربي 21. شوهد في: 19/03/2023، في: <https://cutt.us/JsS5V>
- \_\_\_\_\_ "كي نصون ما تَبَقَى من المشترك المغربي ولا نُسيء إلى المستقبل". عربي 21. شوهد في: 10/03/2023، في: <https://cutt.us/ohG6o>
- \_\_\_\_\_ "إلى أين تتجه بلاد المغرب؟". عربي 21. شوهد في: 02/04/2023، في: <https://cutt.us/j2Bvn>
- المجلس الأعلى للحسابات (المملكة المغربية). التقرير السنوي لعام 2018. الرباط: المجلس الأعلى للحسابات، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المملكة المغربية). "تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر". إحالة ذاتية رقم 2020/45. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2020).
- مجموعة مؤلفين. *التحولات الاجتماعية في العالم العربي، تجارب مقارنة*. أشغال الملتقى الثاني لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي. شبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي. ط 1. الدار البيضاء: مطبعة البيضاء، 2012.
- محمد أبو زيد، أحمد. "الواقعية الجديدة ومستقبل دول التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي". *سياسات عربية*. ع 17 (نشرين الثاني/ نوفمبر 2015).
- \_\_\_\_\_ "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية". *المجلة العربية للعلوم السياسية*. ع 27 (يوليو/ تموز 2010).
- المنجرة، المهدي. *الإهانة في عهد الميغا إمبريالية*. ط 5. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007.
- \_\_\_\_\_ *قيمة القيم*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007.
- يوسف أحمد، أحمد. "الربيع العربي والاتحاد المغربي". *المستقبل العربي*. ع 397 (مارس/ آذار 2012).

## المراجع باللغات الأجنبية

- Aarts, Paul. "The Middle East: A Region without Regionalism or the End of Exceptionalism?" *Third World Quarterly*. vol. 20. no. 5 (1999).
- Bruce Bueno De Mesquita. "Domestic Politics and International Relations." *International Study Quarterly*. vol. 46. no. 1 (March 2002).
- Carr, Edward Hallett. *The Twenty Years Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*. 2<sup>nd</sup> ed. New York: Harper & Raw, 1964.
- De La Gorce, Paul-Marie. "La France et le Maghreb." *Politique étrangère*. vol. 60. no. 4 (1995).
- Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. New York: Cambridge University Press, 1981.

- Grieco, Joseph. "State interests and institutional rule trajectories: A neorealist interpretation of the Maastricht treaty and European economic and monetary union." *Security Studies*. vol. 5. no. 3 (1996).
- Herz, John H. *International Politics in the Atomic Age*. New York: Columbia University Press, 1961.
- Krasner, Stephen (ed.). *International Regime*. Ithaca-New York: Cornell University Press, 1983.
- Kurki, Milja. "Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory." Working Paper, *Global Politics Network*, 2002, at: <https://cutt.us/7OWrg>
- Maresceau, Marc & Lannon, Erwan (eds.). *The EU's Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis*. London: Palgrave Macmillan, 2001.
- Martin, Guy. "Continuity and Change in Franco-African Relations." *The Journal of Modern African Studies*. vol. 33. no. 1 (March 1995).
- Mearsheimer, John. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: Norton, 2001.
- Mebtoul, Abderrahmane. "Le Maghreb dans son environnement régional et international: La coopération Europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales." Paris : Ifri, 2011.
- Morgenthau, Hans. *Politics Among Nations. The Struggle of Power and Peace*. New York: A. Knopf, 1964.

---

*Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf, 1973.

- Snyder, Jack. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca-New York: Cornell University Press, 1984.
- Waltz, Kenneth. "The Stability of a Bipolar." *Daedalus*. vol. 93. no. 3 (1964).

---

*Man, The State and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1959.

- 
- Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979).
- Williams, Michael C. *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.